المركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

السوق الخليجية المشتركة

حقائق وأرقام

2017م

العدد العاشر

أغسطس 2020م

تم إعداد هذا الإصدار استناداً إلى دليل الإصدارات الإحصائية

المعتمد من قبل المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون

نسخة الكترونية من الإصدار متاحة على الموقع الإلكتروني للمركز حسب الرابط التالي:

©ربيع الاول 1441هـ، نوفمبر 2019م
جميع الحقوق محفوظة
في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى هذا الإصدار كما يلي:
المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون GCC-STAT، 2019م، السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام. 2019م، مسقط – سلطنة عمان.

جميع المراسلات توجه إلى :

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون
ص.ب. 840، مسقط – سلطنة عمان
هاتف: 24346499 968 +
فاكس: 24343228 968 +
البريد الإلكتروني : info@gccstat.org
الصفحة الالكترونية: www.gccstat.org

قائمة المحتويات **رقم الصفحة**

قائمة الجداول	4
قائمة الاشكال البيانية	6
المقدمة	7
مسار التنقل والإقامة	10
مسار العمل في القطاعات الحكومية والأهلية	16
مسار التأمين الاجتماعي والتقاعد	28
مسار ممارسة المهن والحرف	36
مسار مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية	40
تملك العقار	55
تنقل رؤوس الأموال	61
المعاملة الضريبية	61
تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات	62
الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية	71
مصادر البيانات	87

قائمة الجداول

رقم الصفحة

جدول 1: عدد الأفراد من مواطني دول المجلس الذين دخلوا الدول الأعضاء الأخرى 1995-2017م 12

جدول 2: عدد مواطني دول المجلس الذين دخلوا الدول الأعضاء الأخرى خلال عام 2017م..... 14

جدول 3: عدد مواطني دول مجلس التعاون العاملين في القطاع الحكومي بالدول الأعضاء الأخرى 1995-2017م 17

جدول4: عدد مواطني دول مجلس التعاون العاملين في القطاع الحكومي بالدول الأعضاء الأخرى 2017 19

جدول5: عدد مواطني دول مجلس التعاون العاملين في القطاع الأهلي بالدول الأعضاء الأخرى 1995-2017م..... 22

جدول 6: عدد مواطني دول مجلس التعاون العاملين في القطاع الأهلي بالدول الأعضاء الأخرى 2017م..... 24

جدول7: إجمالي عدد المشمولين من مواطني دول المجلس في التقاعد بالدول الأعضاء الأخرى 1995-2017م 27

جدول 9: إجمالي عدد المشمولين من مواطني دول المجلس في التأمينات الاجتماعية بالدول الأعضاء الأخرى 1995-2017م..... 30

جدول 11: عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس لمزاولة المهن الحرة/ الحرف في مملكة البحرين (عدد تراكمي)، 2000-2016م..... 36

جدول 12: عدد مكاتب المهن الاستشارية التي يملكها مواطنو مجلس التعاون في المملكة العربية السعودية(تراكمي)، 2000-2015م 36

جدول 13: إجمالي عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس لممارسة الأنشطة الاقتصادية (تراكمي) 1995-2017م 40

جدول 14: التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس لممارسة الأنشطة الاقتصادية، العدد التراكمي حتى نهاية 2017م..... 42

جدول 15: عدد البنوك التجارية الخليجية العاملة في الدول الأعضاء الأخرى،1995-2017م 44

جدول 16: عدد البنوك التجارية الخليجية العاملة في الدول الأعضاء الأخرى، 2017م 45

جدول 17: عدد وقيمة القروض الحكومية الممنوحة لمواطني دول المجلس لإقامة مشاريع صناعية بالدول الأعضاء الأخرى(تراكمي)، 2010-2017م 46

جدول 18: عدد المواصفات القياسية واللوائح الفنية الخليجية المعتمدة في دول المجلس، 1984-2017م..... 47

جدول19: حجم التجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي، 2013-2017م 50

جدول 20: عدد مواطني دول المجلس المتملكين للعقارات بالدول الأعضاء الأخرى، 1995-2017م 54

جدول 21: عدد مواطني دول المجلس المتملكين للعقارات بالدول الاعضاء الأخرى، 2017م..... 55

جدول22: عدد الشركات المساهمة المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس، 1995-2017م..... 61

جدول 23: عدد الشركات المساهمة ونسبة الشركات المسموح تداول أسهمها من اجمالي الشركات المساهمة من قبل مواطني دول المجلس، 2000-2017م 62

جدول 24: رؤوس أموال الشركات المساهمة المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس 1995-2017م. 63

جدول 25: عدد المساهمين من مواطني دول في الشركات المساهمة لمواطني دول المجلس بالدول الاعضاء الأخرى، 1995-2017م. 65

جدول 26: إجمالي عدد الطلاب في التعليم العام من مواطني دول المجلس في المدارس الحكومية بالدول الأعضاء الأخرى جميع المراحل، 1995-2017م 71

جدول 27: إجمالي عدد الطلاب في التعليم العام من مواطني دول المجلس في المدارس الحكومية بالدول الأعضاء الأخرى المرحلة الابتدائية، 1995-2017م 72

جدول 28: إجمالي عدد الطلاب في التعليم العام من مواطني دول المجلس في المدارس الحكومية بالدول الأعضاء الأخرى المرحلة المتوسطة، 1995-2017م 73

جدول 29: إجمالي عدد الطلاب في التعليم العام من مواطني دول المجلس في المدارس الحكومية بالدول الأعضاء الأخرى المرحلة الثانوية، 1995-2017م 74

جدول 30: إجمالي عدد الطلاب في التعليم العام من مواطني دول المجلس في المدارس الحكومية بالدول الأعضاء الأخرى، 2017م. 75

جدول 31: إجمالي عدد الطلاب من مواطني دول المجلس المسجلين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية بالدول الأعضاء الأخرى، 1995-2017م 78

جدول رقم 32: المستفيدين من مواطني دول المجلس من الخدمات الصحية في المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية في الدول الأعضاء الأخرى، 2012-2017م 81

قائمة الأشكال **رقم الصفحة**

شكل 1: التوزيع النسبي لعدد الأفراد من مواطني دول المجلس الذين دخلوا الدول الأعضاء الاخرى في عام 2017م..... 13

شكل 2: التوزيع النسبي للمواطنين الخليجيين الذين تنقلوا بين الدول الأعضاء خلال عام 2017م..... 14

شكل3: عدد مواطني دول مجلس التعاون العاملين في القطاع الحكومي بالدول الأعضاء الأخرى خلال الفترة 2007-2017م..... 18

شكل 4: التوزيع النسبي لمواطني دول المجلس العاملين في القطاع الحكومي في الدول الأعضاء الأخرى حسب الدولة المستقبلة للعمالة وجنسية العامل، 2017م 18

شكل 5: عدد مواطني دول مجلس التعاون العاملين في القطاع الأهلي بالدول الأعضاء الأخرى،2007-2017م..... 23

شكل6: التوزيع النسبي لمواطني دول المجلس العاملين في القطاع الأهلي في الدول الأعضاء الأخرى حسب الدولة المستقبلة للعمالة وجنسية العامل، 2017م. ... 23

شكل 7: التوزيع النسبي لإجمالي المشمولين في التقاعد من مواطني دول المجلس 2017م..... 28

شكل 8: التوزيع النسبي لإجمالي المشمولين في التقاعد من مواطني دول المجلس حسب الجنسية 2017م..... 29

شكل 10: التوزيع النسبي لإجمالي المشمولين حسب الجنسية في التأمينات من مواطني دول المجلس، 2017م..... 32

شكل12: عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس لممارسة الأنشطة الاقتصادية (تراكمي)، خلال عامي 2006م و2017م..... 39

شكل13.: التوزيع النسبي لعدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس لممارسة الأنشطة الاقتصادية حتى عام 2017م..... 41

شكل 14: عدد البنوك التجارية الخليجية المصرح لها في الدول الأعضاء الأخرى،1995-2017م..... 43

شكل15: معدل النمو السنوي لإجمالي حجم التبادل التجاري البيني (اجمالي الصادرات +الواردات)، 2013-2017م..... 49

شكل 16: التوزيع النسبي لحجم التجارة البينية مقاساً بإجمالي الصادرات والواردات البينية، 2017م (%)..... 51

شكل 17: عدد حالات تملك مواطني دول المجلس للعقارات من غير دولتهم الأصلية (تراكمي حتى نهاية 2017م)..... 53

شكل 18: التوزيع النسبي لحالات تملك مواطني دول مجلس التعاون لعقارات في الدول الأعضاء الأخرى خلال عام 2017م..... 56

شكل 19: نسبة الشركات المساهمة المسموح تداول أسهمها من الشركات المساهمة في دول المجلس، 1995-2017م..... 60

شكل20: عدد المساهمين من مواطني دول المجلس في الشركات المساهمة لمواطني دول المجلس في الدول الأعضاء الأخرى، 1998-2017م..... 64

شكل 21: عدد ونسبة المساهمين من مواطني دول المجلس في الشركات المساهمة المسموح تداول اسهمها لمواطني دول المجلس بالدول الاعضاء الأخرى لعام 2017.66

شكل 22: التوزيع النسبي للطلاب من أبناء دول المجلس الدارسين في دول المجلس الأخرى في مرحلة التعليم العام، 2017م..... 76

شكل 23: أعداد الطلاب من مواطني دول المجلس المسجلين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية بالدول الأعضاء الأخرى، 2000-2017م..... 77

شكل 24: إجمالي عدد الطلاب من مواطني دول المجلس المسجلين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية بالدول الأعضاء الأخرى، 2017م..... 77

شكل 25: عدد المستفيدين من مواطني دول المجلس من الخدمات الصحية في المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية، 2017م..... 81

تمهيد

يسر المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن يضع بين يدي القارئ الكريم العدد العاشر من الإصدار السنوي "السوق الخليجية المشتركة: حقائق وأرقام"، والذي يقدم بالإحصاءات الموثقة صورة شاملة ومفصلة عن مدى استفادة مواطني دول المجلس من قرارات مجلس التعاون ذات الصلة بالسوق الخليجية المشتركة والمواطنة الاقتصادية.

تشير البيانات الإحصائية إلى تزايد أعداد المستفيدين من قرارات السوق الخليجية المشتركة، فهنالك زيادة مضطردة في أعداد المواطنين المتنقلين بين دول المجلس، والذين بلغ عددهم 26.6 مليون مواطن في العام 2017م. لقد يسرت قرارات العمل المشترك لمواطني الدول الاعضاء التنقل والإقامة في الدول الأعضاء الأخرى، حيث تتوفر لهم، بموجب قرارات اتخذها المجلس الأعلى الموقر، الخدمات الأساسية من تعليم، ورعاية صحية، ورعاية اجتماعية، ومساواة حين العمل في القطاعين الحكومي والأهلي، وما يلحق بذلك من مدّ الحماية التأمينية عن طريق التقاعد المدني والتأمينات الاجتماعية.

في مجال التعليم، يحق لمواطني دول المجلس الالتحاق بالمدارس الحكومية في أي من الدول الاعضاء. وتوضح البيانات الإحصائية أن هناك ما يقارب من 41 ألف طالب وطالبة منهم مسجلين في المدارس الحكومية بالدول الأعضاء الأخرى. وفيما يتعلق بالاستفادة من الحق في العلاج في المستشفيات والمستوصفات الحكومية، فإن الإحصاءات الأولية تُظهر أن حوالي 353 ألف مواطن خليجي قد استفادوا من الخدمات الصحية الحكومية في الدول الأعضاء الأخرى خلال العام 2017م.

في المجال الاقتصادي، تشير الإحصاءات إلى زيادة ملحوظة في أعداد مواطني دول المجلس الذين يمارسون الأنشطة الاقتصادية والمهن في الدول الأعضاء الأخرى، حيث بلغ العدد التراكمي للتراخيص الممنوحة للمواطنين الخليجيين لممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية في دول المجلس الأخرى 44 ألف رخصة في العام 2017م.

في مجال تملك مواطني دول المجلس للعقار في الدول الأعضاء الأخرى، فإن الإحصاءات تشير إلى زيادة واضحة في أعداد المستفيدين من القرارات الخاصة بتملك العقار، حيث سُجلت حوالي 33.9 ألف حالة

تملك في العام 2017م. أما في مجال تداول وشراء الأسهم، فإن المؤشرات الإحصائية للعام 2017م، تُظهر تفاعلاً كبيراً مع القرار الخاص بذلك، حيث تداول 429 ألف مساهم من مواطني دول المجلس أسهم 645 شركة مساهمة عامة في الدول الأعضاء الأخرى.

المأمول أن تقدم هذه النشرة صورة معبّرة عن الواقع الاقتصادي الذي تمثله السوق الخليجية المشتركة التي تلامس مساراتها الحياة اليومية لمواطني دول مجلس التعاون، وتدفع نحو تزايد ملحوظ في حركة تنقل الأفراد وحركة انتقال السلع ورؤوس الأموال فيما بين الدول الأعضاء. وتختزل الإحصاءات الكثير من تفاصيل هذا الإنجاز المهم، الذي يضع مجلس التعاون، وبامتياز، في مكانته اللائقة به على ساحة الاقتصاد العالمي، بسوق مشتركة متنامية تضم حوالي 55 مليون نسمة، وناتج محلي بلغ حوالي 1.5 تريليون دولار أمريكي، وتجارة خارجية بلغت قيمتها 1.1 تريليون دولار أمريكي، وفق إحصاءات عام 2017م.

المركز الإحصائي الخليجي
نوفمبر 2019م

يُمثل التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون أحد أهم الأهداف التي يسعى المجلس الأعلى إلى تحقيقها. لذا جاءت الاتفاقية الاقتصادية الأولى في عام 1981م بعد شهور قليلة من إعلان إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية ليعكس هذا الاهتمام الكبير. وطُوّرت هذه الاتفاقية لكي تتواءم مع المُتغيرات الاقتصادية الخليجية والعالمية، فكان صدور الاتفاقية الاقتصادية الثانية في عام 2001م لتكون داعماً أساسياً لتطوير العلاقات الاقتصادية بين دول المجلس والوصول بها إلى التكامل الاقتصادي.

وتعتبر السوق الخليجية المشتركة واحدة من عدة مراحل عامة وُضعت لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، بدأت بمنطقة التجارة الحرة، ثم الاتحاد الجمركي، فالسوق الخليجية المشتركة، والاتحاد النقدي، وصولاً إلى الوحدة الاقتصادية. وتُعتبر مرحلة السوق الخليجية المشتركة المرحلة الحالية التي يتم تنفيذها في سبيل تحقيق هذا التكامل، حيث بدأت تلك المرحلة بالإعلان عن السوق الخليجية المشتركة في عام 2007م، والتي تهدف إلى تحقيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس، في جميع المجالات الاقتصادية والخدمية، وتعزيز الاستثمار من خلال زيادة استفادة مواطني دول المجلس من الفرص المتاحة في الاقتصاد الخليجي، وتعظيم الفوائد الناجمة عن اقتصاديات الحجم، ورفع الكفاءة في الإنتاج، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، بالإضافة إلى تسهيل التبادل التجاري من خلال إيجاد نظام فعَّال للتبادل التجاري الحر داخل منطقة السوق، وأخيراً تحسين المفاوضات التجارية، وذلك من خلال تقوية الوضع التفاوضي لدول المجلس، وتعزيز مكانتها الفاعلة والمؤثرة بين التكتلات الاقتصادية الدولية.

تنقل وإقامة المواطنين

المسار الأول: تنقل و إقامة المواطنين

منذ تأسيس المجلس، دأبت الدول الأعضاء على العمل لتسهيل تنقل وإقامة مواطنيها في دول المجلس الأخرى. وتوالت القرارات التي تنص على تفعيل تنقل وإقامة مواطني دول المجلس، ففي عام 2006م صدر قرار المجلس الأعلى في دورته السابعة والعشرين باعتماد استخدام البطاقة الذكية في التنقل بين دول المجلس. وفي عام 2011م تم إقرار استخدام البطاقة كهوية اثبات لجميع مواطني دول المجلس من قبل القطاعين العام والأهلي في جميع الدول الأعضاء. علاوة على ذلك، ضمنت قرارات المجلس الأعلى حق التنقل والإقامة لكافة المواطنين الخليجين بين دول المجلس، وكذلك شملت وسهلت هذه القرارات عملية تنقل غير المواطنين المقيمين ومنهم أصحاب المؤسسات والشركات وممثليها، وكبار المديرين، ومسؤولي التسويق، وسائقو الشاحنات ومعاونيهم بهدف تسهيل حركة التبادل التجاري وزيادة الفرص الاستثمارية وتعزيز استفادة مواطني دول المجلس من الفرص المتاحة في الاقتصاد الخليجي، وفتح مجال أوسع للاستثمار البيني والأجنبي.

ونتيجة لهذه القرارات وغيرها من الإجراءات، شهدت حركة تنقل مواطني دول المجلس بين الدول الأعضاء زيادة ملحوظة ومضطردة خلال العقود الماضية، فازداد عدد مواطني دول المجلس المتنقلين بين الدول الأعضاء من 5 مليون مواطن في عام 1996م ليصل إلى 13.2 مليون مواطن في العام 2006م، وإلى ما يقارب 21.5 مليون مواطن في العام 2013م، وبلغ العدد 26.6 مليون مواطن خلال العام2017م، حيث أن نسبة الزيادة قد بلغت 23.8%خلال الخمس سنوات الماضية.

جدول 1: عدد الأفراد من مواطني دول المجلس الذين دخلوا الدول الأعضاء الأخرى (حسب الدولة المستقبلة)، 1995-2017م

السنة / الدولة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
1995	-	1,700,055	2,115,718	20,011	184,741	490,610	4,511,135
1996	857,926	1,410,608	2,032,554	21,655	170,439	519,141	5,012,323
1997	967,174	1,945,443	2,493,566	19,447	186,053	560,521	6,172,204
1998	1,309,410	2,156,179	2,351,616	18,260	184,237	595,743	6,615,445
1999	1,441,322	2,462,694	2,638,963	19,955	192,415	656,368	7,411,717
2000	*877959	2,925,025	3,046,906	26,171	210,770	730,833	7,817,664
2001	*554955	3,259,061	3,207,341	27,766	226,378	761,429	8,036,930
2002	1,111,878	3,402,725	3,511,519	32,455	247,871	844,983	9,151,431
2003	1,412,012	3,293,952	3,691,618	39,779	257,988	898,781	9,594,130
2004	1,495,625	3,803,040	4,029,912	76,231	317,645	1,023,308	10,745,761
2005	1,726,566	4,476,501	4,505,979	110,188	376,514	1,185,704	12,381,452
2006	1,691,959	4,768,562	4,752,756	123,265	526,631	1,320,989	13,184,162
2007	**** 1,953,963	4,740,942	5,503,397	167,101	461,267	1,531,700	14,358,566
2008	**** 2,256,538	5,340,339	5,788,244	249,085	502,124	1,620,212	15,756,525
2009	**** 2,605,968	5,242,169	5,545,574	383,878	558,441	1,830,106	16,166,096
2010	3,009,508	5,805,466	5,811,832	445,107	655,972	1,925,717	17,653,602
2011	5,823,453	3,774,658	4,427,731	598,383	867,369	2,281,980	17,773,574
2012	5,800,153	4,706,027	5,827,901	487,335	951,452	2,429,189	20,202,057
2013	5,362,541	5,689,541	6,063,220	577,712	1,093,508	2,720,250	21,506,772
2014	5,561,055	6,642,679	6,989,732	581,212	1,121,465	2,875,609	23,771,752
2015	6,682,868	7,476,429	6,876,966	642,180	1,300,595	3,093,466	26,072,504
2016	7,730,402	7,908,081	7,029,204	737,965	***1,300,595	3,056,178	27,762,425
2017	7,198,423	8,463,901	6,277,313	735,652	****747,495	3,210,863	26,633,647

*لا يشمل مطار أبو ظبي

**بيانات 2006

***بيانات 2015

****بيانات تقديرية

تظهر الإحصاءات أن ما نسبته 82.4% من مواطني دول المجلس الذين تنقلوا بين الدول الأعضاء الأخرى في العام 2017م دخلوا إلى مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، حيث استقبلت مملكة البحرين حوالي 8.5 مليون مواطن، ودولة الإمارات العربية المتحدة 7.2 مليون مواطن، والمملكة العربية السعودية 6.3 مليون مواطن. وبلغ عدد مواطني دول المجلس الذين دخلوا دولة الكويت حوالي 3.2 مليون مواطن. واستقبلت كل من سلطنة عمان ودولة قطر ما يزيد عن 0.7 مليون لكل منهما من مواطني دول المجلس في عام 2017م.

شكل 1: التوزيع النسبي لمواطني دول المجلس الذين دخلوا الدول الأعضاء الاخرى (حسب الدولة المستقبلة) في عام 2017م

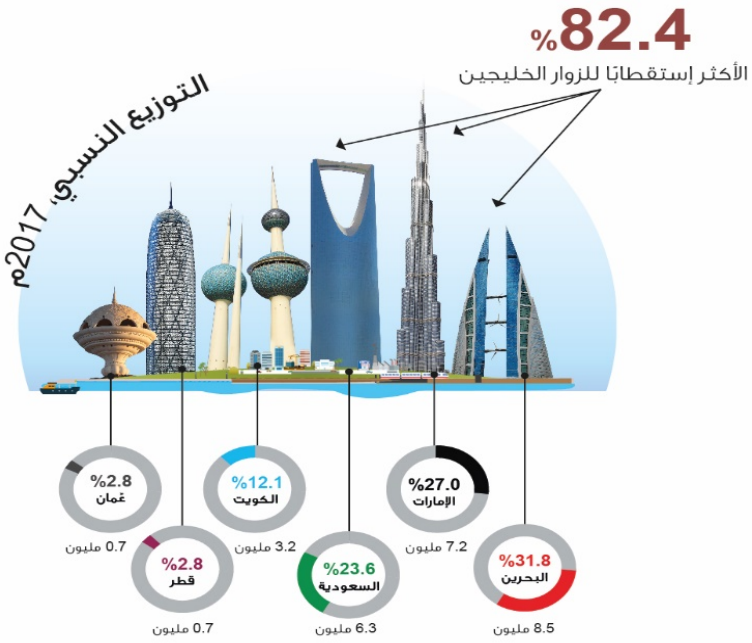

تشير البيانات المتوفرة إلى أن 13.2مليون مواطن سعودي دخلوا الدول الأعضاء الأخرى في المجلس ومثلوا ما نسبته 49.6% من اجمالي عدد المواطنين الخليجيين اللذين تنقلوا بين الدول الأعضاء في عام 2017م، تلاهم المواطنون العمانيون بـ 4.9 مليون مواطن، أي ما نسبته 18.5%، ثم الكويتيون بعدد 3.5 مليون مواطن وبنسبة 13.3%، ثم البحرينيون بعدد 2.8 مليون مواطن وبنسبة 10.6%. تلاهم كلّ من الإماراتيين والقطريين، وبأعداد بلغت 1.2 مليون مواطن و0.9 مليون مواطن، على التوالي.

شكل 2: التوزيع النسبي للمواطنين الخليجيين الذين تنقلوا بين الدول الأعضاء (حسب الجنسية) خلال عام 2017م

المصدر: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

وتشير الزيادة الكبيرة والمضطردة في حركة تنقل مواطني دول المجلس فيما بين الدول الأعضاء إلى ترسخ الواقع الاقتصادي الذي يمثله مجلس التعاون، حيث يتزايد تشابك المصالح الاقتصادية نتيجة قرارات وسياسات اتخذتها دول المجلس. كما تغذي حركة الأفراد بين الدول الأعضاء الترابط الاقتصادي وتعزز مكاسب السوق الخليجية المشتركة.

جدول 2: عدد مواطني دول المجلس الذين دخلوا الدول الأعضاء الأخرى خلال عام 2017م

الدولة / الجنسية	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر*	الكويت	المجموع
إماراتي	-	58,194	525,549	499,947	58,807	104,989	1,247,486
بحريني	224,861	-	2,248,913	37,281	66,469	247,687	2,825,211
سعودي	1,915,550	7,986,751	-	144,815	427,825	2,741,488	13,216,429
عماني	4,453,490	45,153	304,896	-	102,414	29,203	4,935,156
قطري	133,143	62,568	561,328	22,673	-	87,496	867,208
كويتي	471,379	311,235	2,636,627	30,936	91,980	-	3,542,157
المجموع	7,198,423	8,463,901	6,277,313	735,652	747,495	3,210,863	26,633,647

* بيانات تقديرية

العمل في القطاعات الحكومية والأهلية

المساواة في المعاملة في القطاع الحكومي

المسار الثاني: العمل في القطاعات الحكومية والأهلية

المحور الأول: المساواة في المعاملة في القطاع الحكومي

حظي توظيف المواطنون وتسهيل انتقال القوى العاملة بين دول مجلس التعاون باهتمام كبير وأولوية عكسته القرارات الصادرة عن المجلس الأعلى منذ العام 2000م، وعدد من اللجان الوزارية التي كرست مفهوم المواطنة الخليجية. فلقد صدر قرار المجلس الأعلى في دورته الحادية والعشرين (المنامة، ديسمبر 2000م) بالموافقة على معاملة مواطني دول المجلس العاملين في الخدمة المدنية في أي دولة عضو معاملة مواطني الدولة مقر العمل أثناء الخدمة.

كما صدر قرار المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين (الدوحة، ديسمبر 2002م) بتطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال العمل في القطاعات الحكومية، والتأمين الاجتماعي والتقاعد، وإزالة القيود التي قد تمنع ذلك. وقد صدرت عن اللجنة الوزارية للخدمة المدنية عدة قرارات لتسهيل انتقال وتوظيف المواطنين فيما بين الدول الأعضاء، ومن أبرزها التوسع في توطين الوظائف في قطاع الخدمة المدنية، واستكمال إحلال العمالة الوطنية المتوفرة من مواطني دول المجلس محل العمالة الوافدة لشغل وظائف الخدمة المدنية في الدول الأعضاء، واستمرار كل دولة في إعطاء الأولوية لسد احتياجاتها من الموظفين من مواطني دول المجلس الأخرى قبل اللجوء إلى التعاقد مع غيرهم من خارج الدول الأعضاء.

تشير الإحصاءات إلى أن أعداد العاملين من مواطني دول مجلس التعاون في القطاع الحكومي في الدول الأعضاء الأخرى بلغت 10.8 ألف عامل في عام 2017م، مقارنة مع 11.6 ألف عامل في عام 2013م ، و5.2 ألف عامل في عام 2007م.

جدول 3: عدد مواطني دول مجلس التعاون العاملين في القطاع الحكومي بالدول الأعضاء الأخرى (حسب الدولة المستقبلة للعمالة)

السنة / الدولة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
1995	-	63	-	-	534	-	597
1996	-	70	-	-	516	-	586
1997	-	74	-	-	535	-	609
1998	-	75	-	-	516	-	591
1999	-	77	-	-	338	-	415
2000	-	82	16	-	342	-	440
2001	-	82	16	-	304	1,066	1,468
2002	-	76	12	-	316	1,153	1,557
2003	-	55	12	-	443	1,136	1,646
2004	-	56	12	66	469	1,342	1,945
2005	-	52	10	66	419	-	547
2006	-	47	12	66	439	1,674	2,238
2007	1,544	42	12	46	1,296	2,217	5,157
2008	2,232	42	18	41	1,344	2,239	5,916
2009	2,818	45	17	41	1,492	3,869	8,282
2010	3,276	45	23	45	1,509	3,125	8,023
2011	4,012	94	22	45	1,515	3,491	9,179
2012	3,706	180	19	42	1,472	3,608	9,027
2013	5,996	195	23	44	1,492	3,800	11,550
2014	4,647	208	25	40	1,411	3,873	10,204
2015	4,915	204	16	43	1,382	3,745	10,305
2016	4,906	212	16	35	1,349	3,891	10,409
2017	*4,906	217	13	40	*1,349	4,261	10,786

*بيانات 2016م

شكل3: عدد مواطني دول مجلس التعاون العاملين في القطاع الحكومي بالدول الأعضاء الأخرى، 2007-2017م

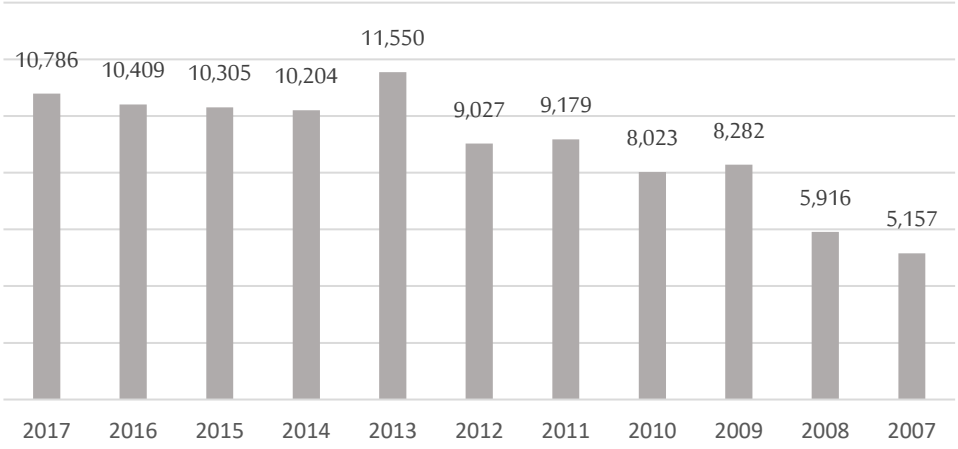

بلغت نسبة العمالة في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت 85.0% من إجمالي العمالة الخليجية العاملة في القطاع الحكومي في الدول الأعضاء الأخرى، منها 45.5% في دولة الإمارات العربية المتحدة وبما يقارب 4,906 عامل خليجي، و39.5% في دولة الكويت وبما يقارب 4,261 عامل خليجي في عام 2017م. أما في دولة قطر فبلغت نسبة العمالة الخليجية العاملة في القطاع الحكومي 12.5% من إلاجمالي وبما يقارب 1,349 عامل خليجي، بينما يوجد في مملكة البحرين 217 عامل خليجي من الدول الاعضاء الأخرى أي ما نسبته 2.0%، وبلغت العمالة الخليجية في كل من سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية 40 عامل خليجي و13 عامل خليجي على التوالي خلال عام 2017م.

شكل 4: التوزيع النسبي لمواطني دول المجلس العاملين في القطاع الحكومي في الدول الأعضاء الأخرى حسب الدولة المستقبلة للعمالة وجنسية العامل، 2017م

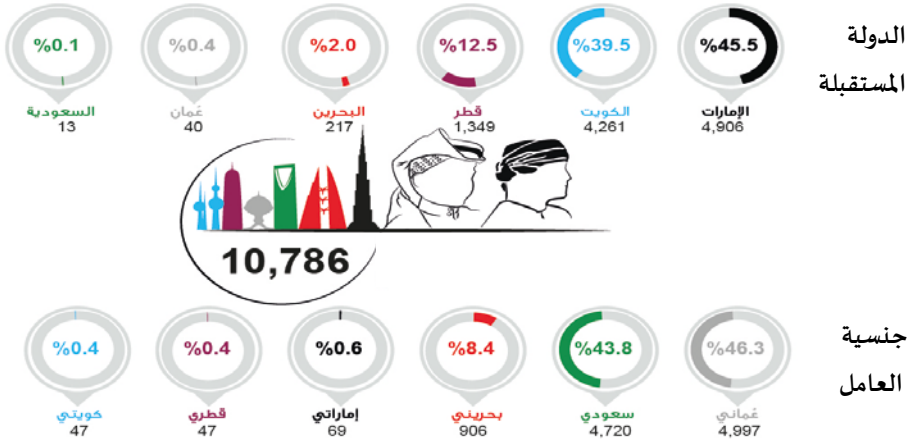

تشير البيانات إلى أن غالبية الإماراتيين العاملين في القطاع الحكومي في الدول الأعضاء الأخرى يتواجدون في دولة الكويت وبنسبة 31.9% من إجمالي الإماراتيين العاملين في القطاع الحكومي في الدول الأعضاء الأخرى ، كما تشير البيانات إلى أن غالبية العمالة البحرينية العاملة في القطاع الحكومي في دول مجلس التعاون متواجدة في دولة الإمارات العربية المتحدة وبنسبة 56.4%، ومن ثم في دولة قطر وبنسبة 26.4%، كما توضح البيانات أن الغالبية العظمى من المشتغلين السعوديين العاملين في دول المجلس في القطاع الحكومي يعملون في دولة الكويت بنسبة 84.1%. أما في سلطنة عُمان فتتجه النسبة الكبرى من المشتغلين العُمانيين في القطاع الحكومي في دول المجلس إلى دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 79.8%، وتركزت العمالة القطرية والعمالة الكويتية التي تعمل في القطاع الحكومي في دول المجلس الأخرى، في مملكة البحرين خلال عام 2017م.

جدول4: عدد مواطني دول مجلس التعاون العاملين في القطاع الحكومي بالدول الأعضاء الأخرى، 2017م

الدولة / الجنسية	الإمارات *	البحرين	السعودية	عمان	قطر*	الكويت	المجموع
إماراتي	-	13	1	14	19	22	69
بحريني	511	-	7	12	239	137	906
سعودي	382	92	-	10	266	3970	4720
عماني	3988	67	1	-	818	123	4997
قطري	13	23	0	2	-	9	47
كويتي	12	22	4	2	7	-	47
المجموع	4906	217	13	40	1349	4261	10786

* بيانات عام 2016م

العمل في القطاعات الحكومية والأهلية

المساواة في المعاملة في القطاع الأهلي

المحور الثاني: المساواة في المعاملة في القطاع الأهلي

أصدر المجلس الأعلى في دورته الرابعة عشرة (الرياض، ديسمبر 1993م) قراراً بمساواة مواطني دول المجلس العاملين في القطاع الأهلي بمواطني الدولة مقر العمل، وفق الضوابط التنفيذية التي أقرت في نفس الدورة. وأكد قرار المجلس الأعلى في الدورة الثالثة والعشرين (الدوحة، ديسمبر 2002م) بأن يتم تطبيق "المساواة التامة في المعاملة" بين مواطني دول المجلس في مجال العمل في القطاعات الأهلية، و"إزالة القيود التي تمنع من ذلك".

كما اعتمد مجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون برامج عمل خاصة لزيادة فرص توظيف وتسهيل انتقال العمالة الوطنية بين دول المجلس في القطاع الأهلي. وجاءت وثيقة السوق الخليجية المشتركة والتي اعتمدت وأقرت في عام 2008م لتقوية أواصر التعاون والتكامل بين الدول الأعضاء، مما شجع انتقال الأيدي العاملة الخليجية.

بشكل عام ارتفعت أعداد العاملين من مواطني دول المجلس والعاملين في القطاع الأهلي في دول المجلس الأخرى بشكل تدريجي خلال الفترة 1995-2017م، حيث ارتفع عددهم من 6,777 عاملاً خليجيًا في عام 1995م ليصل إلى 15,979 عاملًا خليجيًا في عام 2006م، وصولًا إلى 23,040 عاملاً خليجيًا في عام 2017م.

جدول5: عدد مواطني دول مجلس التعاون العاملين في القطاع الأهلي بالدول الأعضاء الأخرى (حسب الدولة المستقبلة للعمالة)، 1995-2017م.

الدولة / السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
1995	-	562	537	-	36	5,642	6,777
1996	-	526	532	-	34	6,800	7,892
1997	-	480	576	-	41	6,800	7,897
1998	-	427	619	-	65	9,000	10,111
1999	-	437	612	-	267	10,447	11,763
2000	-	430	691	-	254	10,096	11,471
2001	-	424	784	7	275	10,647	12,137
2002	-	416	775	7	294	11,008	12,500
2003	-	441	836	7	409	10,755	12,448
2004	-	493	845	5	566	11,169	13,078
2005	-	529	939	5	786	12,998	15,257
2006	-	583	802	22	843	13,729	15,979
2007	261	604	1,166	22	509	15,068	17,630
2008	484	624	1,626	20	529	15,709	18,992
2009	780	651	1,673	19	589	17,213	20,925
2010	914	721	2,125	94	600	19,007	23,461
2011	1,230	704	3,600	100	596	19,536	25,766
2012	1,584	716	4,102	113	751	15,343	22,609
2013	1,211	634	4,122	153	792	12,573	19,485
2014	3,573	598	4,125	53	870	10,359	19,578
2015	3,991	577	4,707	163	959	**10,359	20,756
2016	4,795	493	4,920	177	1,028	**10,359	21,772
2017	5,559	490	5,445	159	*1,028	**10,359	23,040

*بيانات عام 2016م لدولة قطر

**بيانات عام 2014م لدولة الكويت

شكل 5: عدد مواطني دول مجلس التعاون العاملين في القطاع الأهلي بالدول الأعضاء الأخرى،2007-2017م

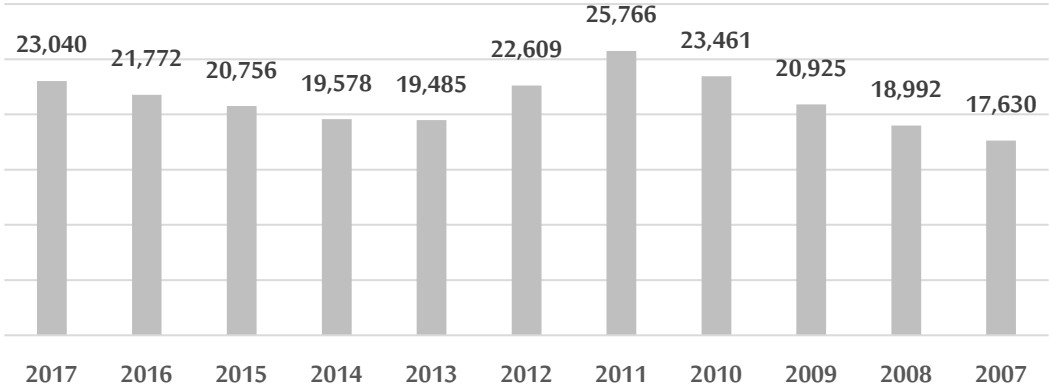

تشير البيانات إلى أن دولة الكويت تستقبل ما نسبته 45.0% من العمالة الخليجية لدول المجلس في القطاع الأهلي (بيانات 2014م). ونجد أن دولة الإمارات العربية والمملكة العربية السعودية المتحدة تستقبلان ما نسبته 24.1% و23.6% من إجمالي العمالة الخليجية العاملة في القطاع الأهلي في الدول الأعضاء الأخرى على التوالي في عام 2017م، وتستقبل كل من دولة قطر ومملكة البحرين ما نسبته 4.5% و2.1%على التوالي من إلاجمالي، اما سلطنة عُمان تستقبل ما نسبته 0.7% من الإجمالي وهي النسبة الأقل من العمالة الخليجية في القطاع الأهلي بين دول المجلس في عام 2017م، حيث أنها تُعد إحدى الدول المصدرة للعمالة على مستوى دول المجلس.

شكل6: التوزيع النسبي لمواطني دول المجلس العاملين في القطاع الأهلي في الدول الأعضاء الأخرى حسب الدولة المستقبلة للعمالة وجنسية العامل، 2017م.

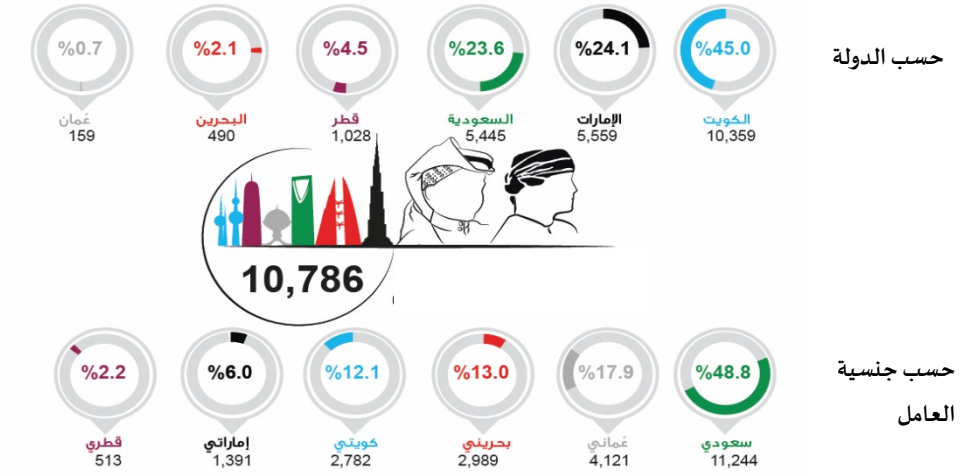

وبدراسة توزيع المشتغلين من مواطني دول المجلس في الدول الأعضاء الأخرى في عام 2017م، يتضح أن أكثر من ثلثي المشتغلين الإماراتيين (78.3%) العاملين في القطاع الأهلي في دول مجلس التعاون الأخرى يتواجدون في المملكة العربية السعودية، ومن ثم في دولة الكويت وبنسبة 18.5%، بينما توجهت النسبة الكبرى من المشتغلين البحرينيين العاملين في القطاع الأهلي في دول المجلس إلى المملكة العربية السعودية 33.3%، ثم دولة الإمارات العربية المتحدة 27.2%. كما توضح البيانات أن الغالبية العظمى من المشتغلين السعوديين العاملين في القطاع الأهلي في دول المجلس الأخرى يعملون في دولة الكويت 79.8%. أما بالنسبة للمشتغلين العُمانيين في القطاع الأهلي في دول المجلس فتتجة النسبة الكبرى إلى دولة الإمارات العربية المتحدة 73.2%. وبالمقابل تعمل 80.1%من العمالة القطرية و92.9% من العمالة الكويتية العاملة في القطاع الأهلي في دول المجلس الأخرى في المملكة العربية السعودية في عام 2017م.

جدول 6: عدد مواطني دول مجلس التعاون العاملين في القطاع الأهلي بالدول الأعضاء الأخرى، 2017م

الدولة / الجنسية	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر*	الكويت**	المجموع
إماراتي	-	6	1089	17	21	258	1391
بحريني	814	-	996	95	308	776	2989
سعودي	1548	323	-	39	362	8972	11244
عماني	3018	133	364	-	319	287	4121
قطري	28	5	411	3	-	66	513
كويتي	151	23	2585	5	18	-	2782
المجموع	5559	490	5445	159	1028	10359	23040

*بيانات عام 2016م

**بيانات عام 2014م

مسار التأمين الاجتماعي والتقاعد

المسار الثالث: التأمين الاجتماعي والتقاعد

يُعد التأمين الاجتماعي والتقاعد (الحماية التأمينية) أحد أهم حقوق المشتغلين التي تحرص دول المجلس على توفيرها لهم. ولتشجيع مواطني دول المجلس على التنقل والعمل في أي دولة من الدول الأعضاء، فقد وافق المجلس الأعلى في العشرين من نوفمبر عام 1999م في مدينة الرياض-المملكة العربية السعودية على مرئيات الهيئة الاستشارية التي تنص على "تحقيق الطمأنينة الاجتماعية لمواطني دول مجلس التعاون العاملين في غير دولهم، أو في أعمال حرة عن طريق نظام شامل ومناسب للتأمينات الاجتماعية في كل دولة يغطي هذه الفئة أسوة بمواطني دولة مقر العمل، أو إيجاد صندوق مشترك للتأمين الاجتماعي ليغطي العاملين من المواطنين فيما بين دول المجلس، ويطلب من وزراء المالية ووزراء العمل اختيار النظام المناسب وطريقة تمويله". وقرر المجلس الأعلى في الدورة الثالثة والعشرين عام 2002م في مدينة الدوحة-دولة قطر على "تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال العمل في القطاعات الحكومية، والتأمين الاجتماعي والتقاعد، وإزالة القيود التي قد تمنع من ذلك، وذلك في موعد أقصاه نهاية عام 2005م". وفي عام 2004م أقر المجلس الأعلى بمد نظام الحماية التأمينية المطبق في دول المجلس لتشمل مواطنيها الذين يعملون في دول المجلس الأخرى. وهناك جهود ناجحة بذلتها الوزارات المعنية على مدى سنوات طويلة لتوفيق أوضاع نظمها التأمينية من خلال جدول زمني مرحلي. وقد تم الانتهاء من تطبيق نظام التأمين الاجتماعي/التقاعد على كافة المشتغلين من أبناء دول المجلس سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الأهلي بصورة كاملة في عام 2008م، وأصبح لدى دول مجلس التعاون شبكة ربط ذات كفاءة عالية ما بين صناديق التقاعد والتأمينات الاجتماعية في الدول الأعضاء.

وتُظهر البيانات الآثار الإيجابية لقرارات المجلس الأعلى، والمتمثلة في استفادة عدد كبير من مواطني دول المجلس العاملين في الدول الأعضاء الأخرى من نظام التقاعد[1]، حيث ارتفع عدد المشمولين من 4,059 مواطن خليجي في العام 2007م إلى 15,483مواطن خليجي في العام 2017م، أي بمتوسط زيادة سنوية قدرها 14.3% خلال تلك الفترة.

[1]يشمل نظام التقاعد العاملين في القطاع الحكومي

جدول7: إجمالي عدد المشمولين من مواطني دول المجلس في التقاعد بالدول الأعضاء الأخرى (حسب الدولة المؤمنة)

السنة / الدولة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
1995	-	-	-	34	-	538	572
1996	-	-	-	59	-	577	636
1997	-	-	-	61	-	602	663
1998	-	-	-	64	-	643	707
1999	-	-	-	66	-	676	742
2000	-	-	-	66	-	697	763
2001	-	-	-	66	-	708	774
2002	-	-	-	66	-	717	783
2003	-	-	-	66	-	721	787
2004	-	-	-	66	-	725	791
2005	-	116	-	66	-	726	908
2006	-	110	12	66	-	928	1116
2007	1544	110	17	46	1296	1046	4059
2008	2232	148	17	41	1344	1167	4949
2009	2818	156	22	41	1492	2473	7002
2010	3276	158	19	45	1509	3071	8078
2011	4012	188	18	45	1515	3362	9140
2012	3706	180	19	42	1472	3782	9201
2013	4287	61	17	45	1531	4066	10007
2014	6623	170	33	45	1305	4360	12536
2015	7232	170	31	54	1422	4931	13840
2016	7917	163	15	49	1382	7135	16661
2017	8699	166	14	42	1349	5213	15483

وتوضح البيانات الإحصائية أن عدد المشمولين بنظام التقاعد من مواطني دول المجلس في دولة الإمارات العربية المتحدة بلغ 8,699 مواطناً خليجياً في العام 2017م وشكلوا مانسبته 56.2% من إجمالي المشمولين في نظام التقاعد في الدول الأعضاء الأخرى، فيما بلغ العدد 5,213 مواطناً في دولة الكويت وبنسبة قدرها 33.7%، وبلغ عدد المشمولين بالنظام في دولة قطر 1,349 مواطناً خليجياً، وبنسبة قدرها 8.7%، ثم مملكة البحرين بعدد 166 مواطناً خليجياً، وبنسبة قدرها 1.1%، كما بلغ العدد 42 مواطناً خليجياً و 14 مواطناً خليجياً في كل من سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية، على التوالي.

شكل 7: التوزيع النسبي لإجمالي المشمولين في التقاعد من مواطني دول المجلس (حسب الدولة المؤمنة)، 2017م

بلغ عدد المواطنون العمانيون المستفيدين من نظام التقاعد في الدول الأعضاء الأخرى 8,302 مواطناً حيث شكلوا ما نسبته 53.6% من إجمالي المشمولين من مواطني دول المجلس في التقاعد بالدول الأعضاء الأخرى في العام 2017م، ثم جاء السعوديون بنسبة قدرها 38.1 %، وبلغ عددهم 5,898 مواطناً. وبلغ عدد المواطنين المسجلين على نظام التقاعد في الدول الأعضاء الأخرى من مملكة البحرين 1,120 مواطناً وبنسبة قدرها 7.2%، تلاهم كلّ من الاماراتيين والكويتيين والقطريين، بنسب قدرها 0.5% و0.3 % و0.2%، على التوالي في العام 2017م.

شكل 8: التوزيع النسبي لإجمالي المشمولين في التقاعد من مواطني دول المجلس (حسب جنسية المؤمن عليه)، 2017م

جدول 8: عدد المشمولين من مواطني دول المجلس في التقاعد بالدول الأعضاء الأخرى، 2017م.

الجنسية / الدولة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
إماراتي		13	1	17	19	30	80
بحريني	707		8	16	239	150	1,120
سعودي	766	68		6	266	4,792	5,898
عماني	7,201	54	4		818	225	8,302
قطري		14	0	0		16	30
كويتي	25	17	1	3	7		53
المجموع	8,699	166	14	42	1,349	5,213	15,483

إلى جانب ذلك، بلغ إجمالي عدد المشمولين من مواطني دول المجلس في التأمينات الاجتماعية[2] في الدول الأعضاء الأخرى 11,549 مواطناً خليجيًا في عام2017م، مقارنة بـ3,882 مواطناً خليجيًا في عام 2007م، أي بمتوسط زيادة سنوية قدرها 12.7% خلال تلك الفترة.

[2] نظام التأمينات الاجتماعية يشمل العاملين في القطاع الاهلي

جدول 9: إجمالي عدد المشمولين من مواطني دول المجلس في التأمينات الاجتماعية بالدول الأعضاء الأخرى (حسب الدولة المؤمنة)

السنة / الدولة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
1995	-	562	537	-	-	-	1099
1996	-	526	532	-	-	-	1058
1997	-	480	576	-	-	-	1056
1998	-	427	619	-	-	-	1046
1999	-	437	612	-	-	-	1049
2000	-	418	661	-	-	-	1079
2001	-	424	678	-	-	-	1102
2002	-	416	712	-	-	-	1128
2003	-	441	778	-	-	-	1219
2004	-	493	792	-	-	-	1285
2005	-	499	901	-	-	-	1400
2006	-	583	1018	261	-	938	2800
2007	260	604	1045	255	509	1209	3882
2008	481	633	1145	240	529	1434	4462
2009	778	663	1267	222	589	1721	5240
2010	914	616	1257	196	600	1870	5453
2011	1230	704	1438	165	596	2101	6234
2012	1584	716	1867	110	751	2278	7306
2013	1178	436	2436	152	727	2443	7372
2014	2494	521	2851	161	527	2562	9116
2015	3057	505	3013	177	928	2801	10481
2016	3712	437	2913	183	959	4285	12489
2017	4189	450	2900	159	1028	2823	11549

وبشكل اكثر تفصيلاً بلغ عدد المشمولين في نظام التأمينات الاجتماعية من مواطني دول المجلس في دولة الإمارات العربية المتحدة 4,189 مواطناً خليجيًا، وبنسبة قدرها 36.3% من اجمالي المواطنين الخليجيين المشمولين بنظام التأمينات الاجتماعية في الدول الأعضاء الأخرى، كما بلغ عدد المواطنين الخليجيين المسجلين في المملكة العربية السعودية 2,900 مواطناً خليجيًا، وبنسبة قدرها 25.1%، وجاءت دولة الكويت في المرتبة الثالثة من حيث العدد إذ بلغ 2,823 مواطناً خليجيًا، وبنسبة وقدرها 24.4%، كما بلغ العدد 1,028 مواطناً خليجياً و 450 مواطناً خليجياً و 159 مواطناً خليجياً في كل من دولة قطر و مملكة البحرين وسلطنة عمان على التوالي.

شكل 9: التوزيع النسبي لإجمالي المشمولين في التأمينات من مواطني دول المجلس في الدول الأعضاء الأخرى (حسب الدولة المؤمنة)، 2017م

وتظهر البيانات أن المواطنون السعوديون المستفيدين من نظام التأمينات الاجتماعية قد بلغ عددهم 3,784 مواطناً، شكلوا ما نسبته 32.8% من إجمالي المشمولين من مواطني دول المجلس في التأمينات الاجتماعية بالدول الأعضاء الأخرى في العام 2017م، تلاهم البحرينيون بنسبة قدرها 28.9%، حيث بلغ عددهم 3,337 مواطناً. وبلغ عدد المواطنين المسجلين من سلطنة عمان 3,152 مواطناً وبنسبة قدرها 27.3%، تلاهم كلّ من الكويتيين والإماراتيين والقطريين، بنسب قدرها 9.5% و1.2% و0.4%، على التوالي في العام 2017م.

شكل 10: التوزيع النسبي لإجمالي المشمولين حسب الجنسية في التأمينات من مواطني دول المجلس (حسب جنسية المؤمن عليه)، 2017م

جدول 10: عدد المشمولين من مواطني دول المجلس في التأمينات الاجتماعية بالدول الأعضاء الأخرى، 2017م.

الدولة / الجنسية	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
إماراتي		6	72	17	21	17	133
بحريني	948		1,599	95	308	387	3,337
سعودي	895	299		39	362	2,189	3,784
عماني	2,210	121	279		319	223	3,152
قطري	-	5	28	3		7	43
كويتي	136	19	299	5	18		1,100
المجموع	4,189	450	2900	159	1,028	2,823	11,549

مسار ممارسة المهن والحرف

المسار الرابع: ممارسة المهن والحرف[3]

صدر قرار المجلس الأعلى في الدورة الرابعة من عام 1983م للحرفيين من مواطني دول المجلس بجميع أصنافهم الحق في ممارسة حرفهم في آية دولة عضو أسوة بمن يماثلونهم من مواطني الدولة دون تفريق أو تمييز إذا كان من يمارس آيا من هذه الحرف مؤهلا لممارستها وكان مقيماً إقامة دائمة في الدولة التي يمارس فيها هذه الحرفة، وأن يقوم بنفسه بممارستها بعد إكمال إجراءات الترخيص والتسجيل اللازمين إن وجدتا.

وللمهنيين من مواطني دول المجلس عند ممارستهم لمهنهم في أية دولة عضو بموجب الفقرة (3) من المادة الثامنة من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة الحق في الحصول على كافة الخدمات التي تمكنهم من ممارسة مهنهم والتي يتمتع بها عادة من يماثلونهم من مواطني الدولة بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر في الحصول على خدمات المنافع العامة (كهرباء - ماء - تلفون - تلكس. الخ) والحصول على تأشيرات دخول لمساعديهم وعمالهم والاشتراك في تأسيس المكاتب المهنية المشتركة في مجال تخصصهم والمساهمة فيها. وأقر المجلس الأعلى في عام 1987م في دورته الثامنة ضوابط ممارسة مواطني دول مجلس التعاون للمهن الحرة بالدول الأعضاء، وتم تعديل تلك الضوابط وإلغاء جميع القيود على القرار في عام2007م، حيث قرر المجلس الأعلى وقف العمل بالقيود على ممارسة مواطني دول المجلس للأنشطة الاقتصادية وللمهن الحرة بالدول الأعضاء التي سبق إقرارها في عام 1987م للمجلس الأعلى.

وفي الوقت الراهن لا تتوفر بيانات تفصيلية حديثة على مستوى مجلس التعاون ولكن تتوفر بعض المؤشرات الإحصائية حول هذا المسار في بعض دول المجلس، والمتمثلة في عدد التراخيص المهنية والحرفية الممنوحة لمواطني دول مجلس التعاون في الدول الأعضاء الأخرى والتي تعكس صورة بسيطة عن الاستفادة من قرارات المجلس الأعلى في هذا الشأن.

حيث تشير البيانات الخاصة بدولة الإمارات العربية المتحدة أن إجمالي عدد الرخص الحرفية التي تم إصدارها للمواطنين من دول المجلس قد بلغ 7 رخص في عام 2015م، ليصل العدد التراكمي لهذه الرخص إلى 347 رخصة حتى نهاية عام 2015م.

3 المهن: نوع العمل الرئيسي الذي يزاوله الفرد المشتغل بصرف النظر عن نوع النشاط االقتصادي الذي يعمل فيه أو حالته العملية.
الحرف: هي صناعات لغرض أنتاج أو تصنيع منتجات حرفية من المادة المحلية الطبيعية بالطرق التقليدية بهدف استخدامها في الاحتياجات اليومية لأفراد أو لمنشآت أو لغرض الاقتناء الدائم أو المؤقت، ويعتمد الحرفي في عمله على مهاراته الفردية الذهنية واليدوية.

ومن ناحية أخرى بلغ إجمالي عدد الرخص المهنية التي تم إصدارها للمواطنين من دول المجلس 328 رخصة في عام 2015م، ليصل العدد التراكمي لهذه الرخص إلى 3009 رخصة حتى نهاية عام 2015م. وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس، لممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة بلغ 1,899 رخصة جديدة في عام 2015م.

شكل11: عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس في ممارسة المهن والحرف في دولة الإمارات العربية المتحدة، 2015م

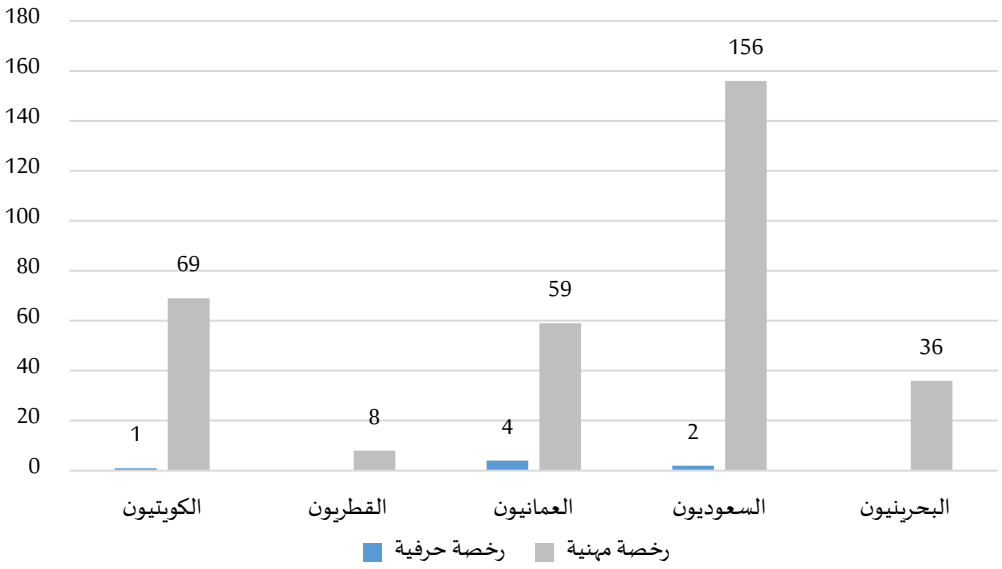

المصدر: وزارة المالية، دولة الإمارات العربية المتحدة، التقرير الإحصائي السنوي حول العمل الخليجي المشترك، العدد السابع 2016م

وتشير البيانات الخاصة بمملكة البحرين إلى ارتفاع العدد التراكمي للتراخيص المهنية والحرفية الممنوحة لمواطني دول المجلس ليصل إلى 152 ترخيص في عام 2016م.

	إماراتي	سعودي	عُماني	قطري	كويتي	المجموع
2000	0	4	0	1	1	6
2005	6	11	0	1	7	25
2010	19	24	2	3	13	61
2014	42	48	3	8	22	123
2015	47	58	3	9	26	143
2016	55	48	5	9	35	152

جدول 11: عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس لمزاولة المهن الحرة/ الحرف في مملكة البحرين (تراكمي)، 2000-2016م.

السنة / الجنسية	اماراتي	بحريني	عُماني	كويتي	قطري	المجموع
2000	1	9	0	7	1	18
2005	3	11	2	9	1	26
2010	3	11	2	9	2	27
2014	5	11	2	9	2	29
2015	5	11	4	10	2	32

أما البيانات الخاصة بالمملكة العربية السعودية، فتشير إلى زيادة بسيطة في عدد مكاتب المهن الاستشارية التي يملكها مواطنون خليجيون في المملكة خلال الفترة 2000-2015م، حيث تم ترخيص ثلاثة مكاتب جديدة في عام 2015م، ومكتبين للمهن الاستشارية في عام 2014م.

جدول 12: عدد مكاتب المهن الاستشارية التي يملكها مواطنو مجلس التعاون في المملكة العربية السعودية(تراكمي)، 2000-2015م

مسار مزاولة الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية

المسار الخامس: مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية

تهدف القرارات التي تندرج تحت هذا المسار إلى تحقيق المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في جميع المجالات الاقتصادية، وتعزيز التنمية الاقتصادية. بحيث يتم إيجاد سوق واحدة يستفيد من خلالها مواطنو دول المجلس من الفرص المتاحة في الاقتصاد الخليجي، وكذلك تعزيز الاستثمار البيني ورفع الكفاءة في الإنتاج، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة وتحسين كفاءة الشركات وزيادة حجم السوق، وتعظيم الفوائد الناجمة عن اقتصاديات الحجم.

وقد أصدر المجلس الأعلى مجموعة من القرارات التي سمح من خلالها لمواطني دول مجلس التعاون الطبيعيين والاعتباريين بممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الدول الأعضاء الأخرى بصورة تدريجية، حيث بدأ من الدورة الرابعة في عام 1983م بالسماح بممارسة مجموعة من الأنشطة، ثم تمت إضافة مجموعة أخرى من الأنشطة في عام 1986م. واستمرت إضافة أنشطة اقتصادية للقائمة المسموح للمواطنين ممارستها حتى عام 2002م، حيث أصدر المجلس الأعلى قراراً بتقليص قائمة الأنشطة المحظورة مزاولتها على مواطني دول المجلس لتصبح سبعة عشر نشاطاً فقط، وذلك بعد اعتماد الاتفاقية الاقتصادية الثانية في عام 2001م. كما تضمن قرار المجلس الأعلى لعام 2002م إسناد مهمة اتخاذ القرارات المتعلقة بتقليص وإلغاء ما تبقى من قائمة الأنشطة الاقتصادية والمهن المقصور ممارستها على مواطني الدولة، إلى لجنة التعاون المالي والاقتصادي، والتي أقرت تدريجياً رفع الأنشطة الاقتصادية المحظورة ممارستها على غير مواطني الدولة خلال السنوات اللاحقة. وفي الوقت الحالي لا يوجد سوى أربعة أنشطة فقط تقتصر ممارستها على المواطنين المحليين من أبناء دول المجلس وهي:

خدمات الحج والعمرة.

مكاتب استقدام العمالة الأجنبية.

إنشاء الصحف والمجلات ودور الطباعة والنشر.

الوكالات التجارية.

وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس لممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الدول الأعضاء الأخرى قد بلغ 4,308 رخصة في عام 2017م، وبلغ العدد التراكمي 44,369 رخصة حتى نهاية العام 2017م، مقارنة بـ 13,368 رخصة في نهاية العام 2006م. ويلاحظ أن هناك تفاوتاً في نمو عدد التراخيص الممنوحة ما بين دول المجلس خلال الفترة 2006-2017م، حيث هناك زيادة ملحوظة في عدد التراخيص الممنوحة في المملكة العربية السعودية خلال هذه الفترة، فبلغ متوسط معدل النمو السنوي 16.5%، ليرتفع العدد التراكمي للرخص الممنوحة من 355 رخصة في عام 2006م إلى 1900 رخصة في عام 2017م، وكذلك ارتفع المتوسط بما نسبته 16.0% و14.4% و11.5% في كل من سلطنة عمان ومملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة على التوالي، وبلغ معدل الزيادة ما نسبته 11.2% في دولة قطر و 4.7% في دولة الكويت خلال نفس الفترة. وبشكل عام هناك توسع في عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس، (شكل 12).

شكل12: عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس لممارسة الأنشطة الاقتصادية (تراكمي، حسب الدولة المانحة للترخيص)، 2006م و2017م

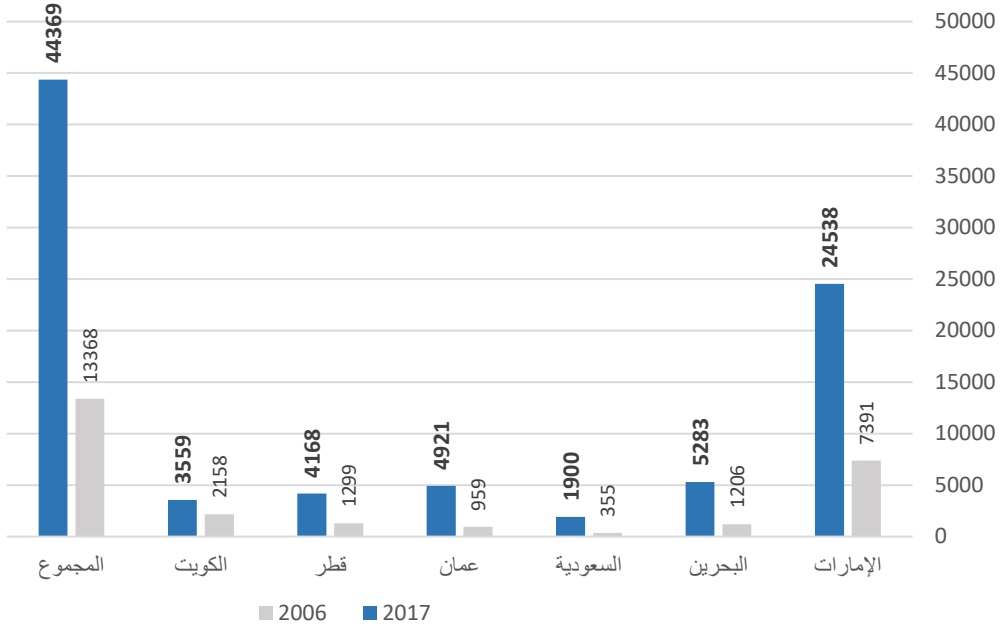

جدول 13: إجمالي عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس لممارسة الأنشطة الاقتصادية (تراكمي، حسب الدولة المانحة للترخيص)، 1995-2017م

السنة / الدولة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
1995	2,744	150	29	233	34	40	**3,230**
1996	3,085	178	33	269	83	118	**3,766**
1997	3,559	213	22	309	124	172	**4,399**
1998	4,070	260	24	342	186	241	**5,123**
1999	4,635	310	36	376	250	305	**5,912**
2000	1,838	400	26	439	313	372	**3,388**
2001	2,405	500	37	512	396	497	**4,347**
2002	3,336	611	61	568	513	683	**5,772**
2003	4,230	770	48	634	661	904	**7,247**
2004	5,167	991	85	716	859	1,246	**9,064**
2005	6,406	1,200	74	819	1,058	1,636	**11,193**
2006	7,391	1,206	355	959	1,299	2,158	**13,368**
2007	8,295	1,230	301	1,159	1,538	2,628	**15,151**
2008	9,305	1,296	494	1,433	1,790	2,870	**17,188**
2009	9,999	1,300	1,370	1,679	2,046	3,039	**19,433**
2010	11,661	1,330	1,416	1,994	2,307	3,183	**21,891**
2011	12,641	1,467	1,491	2,322	2,738	3,372	**24,031**
2012	13,844	1,586	1,617	2,718	3,118	3,372	**42,882**
2013	15,117	1,637	1,699	3,116	3,449	3,453	**28,471**
2014	18,156	1,950	1,823	3,450	3,772	3,453	**32,604**
2015	20,217	2,230	1,900	3,883	4,168	3,453	**35,851**
2016	22,323	3,766	*1900	4,345	*4168	3,559	**40,061**
2017	24,538	5,283	*1900	4,921	*4168	**3559	**44,369**

*بيانات عام 2015
**بيانات عام 2016

أما فيما يتعلق بالتوزيع النسبي للتراخيص الصادرة للمستثمرين من أبناء دول المجلس للعمل في الدول الأعضاء الأخرى حتى عام 2017م، يشير الشكل 13 إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة قدمت ما يقارب من 55.3% من إجمالي التراخيص، حيث بلغ العدد 24,538 ترخيصاً، تليها مملكة البحرين بنسبة 11.9% (5,283 ترخيصاً)، ثم سلطنة عمان بما نسبته 11.1% (4,921 ترخيصاً). كما ساهمت كل من دولة قطر ودولة الكويت والمملكة العربية السعودية بما نسبته 9.4% و8.0% و4.3% من اجمالي عدد التراخيص الممنوحة لغاية عام 2017م على التوالي.

شكل13.: التوزيع النسبي لعدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس لممارسة الأنشطة الاقتصادية (تراكمي، حسب الدولة المانحة للترخيص)، حتى عام 2017م.

كما تشير البيانات إلى أن المستثمرين السعوديين حصلوا على ما نسبته 42.4% من التراخيص التي أصدرتها دولة الإمارات العربية المتحدة حتى نهاية 2017م، و88.9% من التراخيص التي اصدرتها مملكة البحرين، و77.1% من التراخيص التي أصدرتها دولة الكويت حتى نهاية 2017م. بينما كانت سلطنة عُمان ودولة قطر الدولتين الأكثر جذباً للمستثمرين الإماراتيين. وكانت المملكة العربية السعودية أكثر جذبا للمشتثمرين البحرينيين. كذلك تشير البيانات إلى أن السعوديين كانوا الأكثر استثمارًا في دول مجلس التعاون من بين مواطني المجلس إذا ما تم قياس ذلك بإجمالي عدد التراخيص الممنوحة.

جدول 14: التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس لممارسة الأنشطة الاقتصادية، (تراكمي، حسب الدولة المانحة للترخيص) حتى نهاية 2017م

الدولة / الجنسية	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
إماراتي		189	606	2,629	1,085	238	**4,747**
بحريني	3,364		717	661	982	334	**6,058**
سعودي	10,395	4,696		663	1,005	2,744	**19,503**
عماني	4,791	101	70		447	178	**5,587**
قطري	2,049	40	175	261		65	**2,590**
كويتي	3,939	257	332	707	649		**5,884**
المجموع	**24,538**	**5,283**	**1,900**	**4,921**	**4,168**	**3,559**	**44,369**

بيانات عام 2015م المملكة العربية السعودية ودولة قطر

بيانات عام 2016م دولة الكويت

إنشاء فروع للبنوك التجارية الخليجية

ومن ضمن مسار مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية أصدر المجلس الأعلى قراراً في عام 1997م بالسماح للبنوك بفتح فروع لها في الدول الأعضاء وفقاً لمجموعة من الضوابط، وأصدر المجلس الأعلى أيضا قراراً آخر في عام 2010م بالسماح للشركات الخليجية بفتح فروع لها في باقي الدول الأعضاء، على أن تكون مملوكة بالكامل لمواطني دول المجلس ومضى على تسجيلها ثلاث سنوات على الأقل في الدولة المقر. كما أشار القرار إلى ضمان تطبيق المساواة التامة في معاملة فروع الشركات معاملة الشركات الوطنية.

وتشير الإحصاءات المتوفرة إلى أن البنوك التجارية الخليجية قد استفادت من قرار المجلس الأعلى في عام 1997م بالسماح بفتح فروع لها في الدول الأعضاء، حيث أن عدد البنوك التجارية الخليجية العاملة في الدول الأعضاء الأخرى قد ارتفع من 7 بنوك في عام 1995م (أي قبل صدور القرار) إلى 26 بنكاً في عام 2017م.

شكل 14: عدد البنوك التجارية الخليجية المصرح لها في الدول الأعضاء الأخرى،1995-2017م

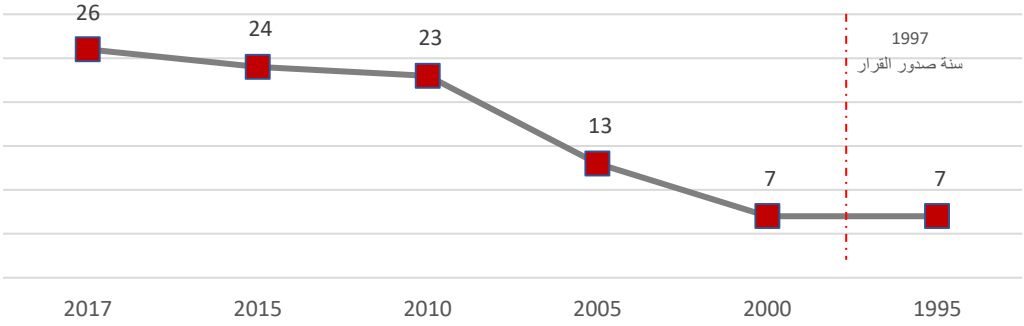

ويشير الجدول رقم 15 إلى أن دولة الكويت تعد من أكثر دول المجلس التي منحت تصاريح للبنوك التجارية الخليجية بفتح فروع لها، حيث يعمل بها ثمانية بنوك تجارية خليجية، تليها كل من دولة الإمارات العربية المتحدة بستة بنوك خليجية والمملكة العربية السعودية بخمس بنوك خليجية.

جدول 15: عدد البنوك التجارية الخليجية العاملة في الدول الأعضاء الأخرى (حسب الدولة المانة للتصريح)، 1995-2017م

السنة / الدولة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
1995	3	1	1	1	0	1	7
1996	3	1	1	1	0	1	7
1997	3	0	1	1	0	1	6
1998	3	0	1	1	0	1	6
1999	3	0	1	1	1	1	7
2000	3	0	1	1	1	1	7
2001	3	2	1	1	1	1	9
2002	3	3	1	1	1	1	10
2003	3	3	1	1	1	1	10
2004	3	3	2	1	1	1	11
2005	3	4	2	1	1	2	13
2006	3	4	3	1	1	2	14
2007	5	3	4	2	1	3	18
2008	6	3	4	2	1	4	20
2009	6	3	4	2	1	5	21
2010	6	3	4	2	1	7	23
2011	6	3	4	2	1	7	23
2012	6	3	4	2	1	7	23
2013	6	3	4	2	1	7	23
2014	6	3	4	2	1	8	24
2015	6	3	4	2	1	8	24
2016	6	3	4	2	1	8	24
2017	6	4	5	2	1	8	26

كما يعرض الجدول رقم 16توزيع البنوك الخليجية العاملة في دول مجلس الأخرى حتى نهاية عام 2017م، حيث نجد أن بنوك دولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة هي الأكثر انتشاراً على مستوى دول مجلس التعاون.

جدول 16: عدد البنوك التجارية الخليجية العاملة في الدول الأعضاء الأخرى، 2017م

الدولة / الجنسية	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
إماراتي	-	3	1	1	1	3	9
بحريني	1	-	1	0	0	1	3
سعودي	1	0	-	0	0	1	2
عماني	1	0	1	-	0	1	3
قطري	1	0	1	1	-	2	5
كويتي	2	1	1	0	0	-	4
المجموع	6	4	5	2	1	8	26

ولتحقيق المواطنة الاقتصادية كاملة أصدر المجلس الأعلى قراراً يهدف إلى ضمان المعاملة الوطنية لكافة المستثمرين الخليجيين ومساواتهم بالمستثمر الوطني، والسماح لهم بالحصول على قروض من بنوك وصناديق التنمية الصناعية بالدول الأعضاء وفقاً للسياسات والشروط المتبعة في بنوك وصناديق التنمية، على أن يتم استثمار القرض في الدولة المانحة (قرار مجلس الأعلى في عام 1986م).

وقد جاءت المؤشرات الإحصائية لتوضح أن صناديق وبنوك التنمية الصناعية منحت 133 قرضاً حكومياً لغاية عام 2015م وبقيمة اجمالية بلغت 1.6 مليار دولار أمريكي، وقد قدمت المملكة العربية السعودية العدد الأكبر ن هذه القروض لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى وبعدد وصل إلى 92 قرضاً وبقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي لغاية عام 2012م، وبالمقابل وخلال الفترة 2016-2017م لم يتم تقديم أية قروض تنموية من قبل الدول الأعضاء باستثناء مملكة البحرين حيث قدمت فقط قرضين لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى (جدول 17).

جدول 17: عدد وقيمة القروض الحكومية الممنوحة لمواطني دول المجلس لإقامة مشاريع صناعية بالدول الأعضاء الأخرى (تراكمي، حسب الدولة المانحة)، 2010-2017م (مليون دولار أمريكي)

البيان	2010		2012		2015		2016		2017	
	عدد القروض	قيمة القروض	عدد القروض	قيمة القروض	عدد القروض	قيمة القروض	عدد القروض	قيمة القروض	عدد القروض	قيمة القروض
الإمارات	19	56	19	56	20	62	20	62	20	62
البحرين	-	-	-	-	-	-	1	0.2	2	0.4
السعودية	86	1,307	86	1,307	92	1,514	92	1,514	92	1,514
عُمان	6	20	6	20	6	20	6	20	6	20
قطر	5	8	5	8	12	25	12	25	12	25
الكويت	3	19	3	19	3	19	3	19	3	19
المجموع	119	1,410	119	1,410	133	1,640	134	1,640	134	1,640

المواصفات القياسية الخليجية الموحدة للسلع والمنتجات

نصت الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001م على تبني دول مجلس التعاون مواصفات ومقاييس موحدة لجميع السلع. وفي دورته الثالثة والعشرين التي عقدت في الدوحة خلال شهر ديسمبر 2002م، قرر المجلس الأعلى إنشاء هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وتهدف الهيئة إلى إعداد واعتماد ونشر المواصفات القياسية الخليجية الموحدة للسلع والمنتجات، بما يسهم في تطوير قطاعاتها الإنتاجية والخدمية وتنمية التجارة بينها، وحماية المستهلك والبيئة والصحة العامة، وتشجيع الصناعات والمنتجات الزراعية الخليجية، بما يحقق دعماً للاقتصاد الخليجي ويحافظ على مكتسبات دول المجلس، ويساهم في تقليص العوائق الفنية للتجارة، انسجاماً مع أهداف الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة.

ومن بدايات متواضعة في العام 1985م، حين بلغ عدد المواصفات القياسية الخليجية 50 مواصفة آنذاك، ارتفع العدد تدريجياً عبر السنوات اللاحقة إلى 642 مواصفة ولائحة في عام 1995م، ثم إلى 1,766 مواصفة ولائحة في عام 2005م. وفي عام 2015م تم إضافة 5426 مواصفة ولائحة ليصل العدد الإجمالي إلى 22,071 مواصفة ولائحة خليجية موحدة ومعتمدة. وفي عام 2017م تم إضافة 1,318 مواصفة ولائحة ليصل العدد الإجمالي إلى 24,844 مواصفة ولائحة خليجية موحدة ومعتمدة.

جدول 18: عدد المواصفات القياسية واللوائح الفنية الخليجية المعتمدة في دول المجلس، 1984-2017م

السنة	العدد خلال العام	العدد تراكمي
1984	48	48
1985	2	50
1986	3	53
1987	36	89
1988	14	103
1989	17	120
1990	13	133
1991	13	146
1992	12	158
1993	8	166
1994	414	580
1995	62	642
1996	18	660
1997	317	977
1998	41	1018
1999	0	1018
2000	38	1056
2001	0	1056
2002	618	1674
2003	21	1695
2004	0	1695
2005	71	1766
2006	38	1804
2007	1059	2863
2008	1164	4027
2009	747	4774
2010	641	5415
2011	1095	6510
2012	340	6850
2013	5370	12220
2014	4425	16645
2015	5426	22071
2016	1455	23526
2017	1318	24844

التجارة البينية

التجارة البينية

تشير البيانات الإحصائية حول حركة التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي (مقاسة بقيمة إجمالي الصادرات والواردات البينية) إلى أن الإجراءات الحكومية قد ساهمت في تعزيز وتشجيع التبادل التجاري البيني في دول مجلس التعاون وارتفاع حجمه بشكل واضح، فارتفعت قيمة إجمالي التبادل التجاري البيني في عام 2017م بما نسبته 5.5% لتصل إلى 123.6مليار دولار أمريكي مقارنة بما قيمته 117.1 مليار دولار أمريكي خلال عام 2016م.

وسجلت سلطنة عمان أعلى معدل نمو سنوي لإجمالي حجم التبادل التجاري البيني وبنسبة 27.7% خلال عام 2017م، في حين جاءت مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية والثالثة بنسبة نمو سنوي بلغت 14.7% و14.4% على التوالي. ومن ثم دولة الكويت بنسبة نمو بلغت 4.9% ودولة الامارات العربية المتحدة بنسبة نمو بلغت 0.6%، وبالمقابل تراجع حجم التجارة البينية في دولة قطر بنسبة بلغت 27.8 % في عام 2017م مقارنة في العام 2016م.

شكل15: إجمالي حجم التبادل التجاري البيني (اجمالي الصادرات +الواردات) لدول مجلس التعاون، 2016-2017م

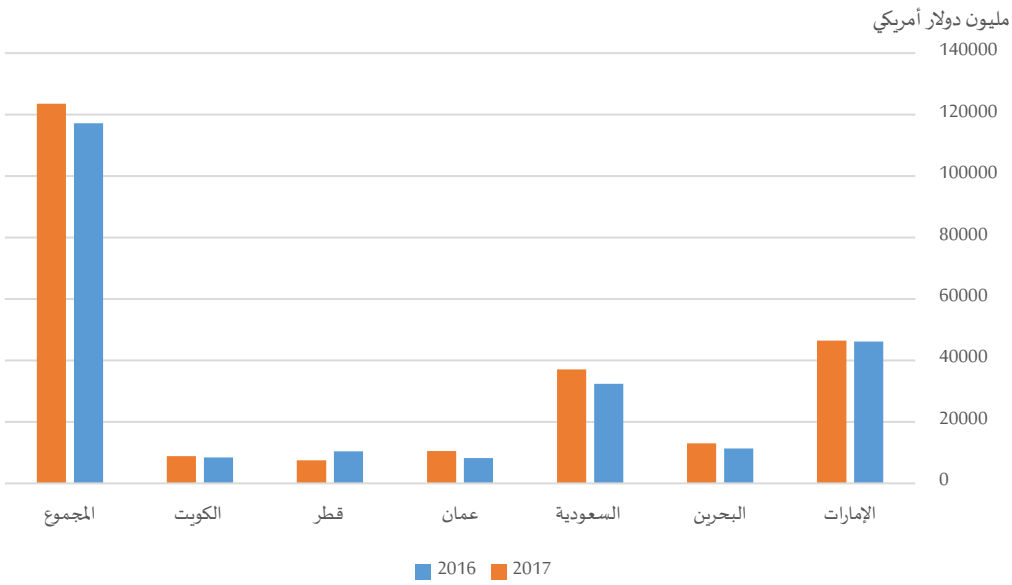

جدول19: التجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي، 2013-2017م

البيان	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
إجمالي الصادرات السلعية البينية (مليون دولار أمريكي)							
2012	28,397.5	7,483.5	25,690.7	3,398.6	8,660.4	2,804.1	76,434.7
2013	35,228.9	9,559.8	25,403.7	5,565.3	7,967.3	3,061.0	86,786.0
2014	34,449.0	8,689.5	25,976.9	4,634.2	7,926.3	3,116.4	84,792.2
2015	38,168.6	8,238.5	21,069.2	3,995.5	5,877.8	3,091.9	80,441.4
2016	32,416.8	6,021.1	21,482.1	3,515.5	5,252.8	3,582.8	72,271.1
2017	32,677.4	6,290.3	24,987.9	5,317.3	3,996.1	3,549.9	76,818.9
إجمالي الواردات السلعية البينية(مليون دولار أمريكي)							
2012	9,388.0	10,884.5	10,349.1	4,847.8	4,025.1	3,942.8	43,437.2
2013	10,714.2	10,411.2	12,919.4	8,146.3	3,902.2	4,786.6	50,879.9
2014	11,041.9	9,731.5	12,744.7	5,336.3	4,831.6	5,188.5	48,874.5
2015	11,048.4	6,227.6	12,990.3	6,278.8	5,103.8	4,964.3	46,613.2
2016	13,754.0	5,350.7	10,942.1	4,754.9	5,163.4	4,901.5	44,866.5
2017	13,781.7	6,752.4	12,101.1	5,240.3	3,519.6	5,346.9	46,742.0
حجم التبادل التجاري البيني الصادرات+ الواردات (مليون دولار أمريكي)							
2012	37,785.4	18,368.0	36,039.7	8,246.4	12,685.5	6,746.8	119,871.9
2013	45,943.0	19,971.1	38,323.1	13,711.6	11,869.4	7,847.7	137,665.9
2014	45,490.9	18,421.0	38,721.6	9,970.5	12,757.8	8,304.9	133,666.7
2015	49,217.0	14,466.1	34,059.5	10,274.3	10,981.5	8,056.2	127,054.6
2016	46,170.8	11,371.8	32,424.2	8,270.3	10,416.2	8,484.3	117,137.6
2017	46,459.1	13,042.6	37,089.0	10,557.6	7,515.7	8,896.8	123,560.9

وعلى مستوى دول المجلس فقد ساهمت دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بما نسبته 37.6% و30.0% من اجمالي التبادل التجاري البيني وبقيمة بلغت 46.5 و37.1 مليار دولار أمريكي خلال عام 2017م على التوالي. كما ساهمت مملكة البحرين بما نسبته 10.6% وبقيمة وصلت إلى 13.0 مليار دولار أمريكي، وساهمت كل من سلطنة عمان ودولة الكويت ودولة قطر بما نسبته 8.5% و7.2%و6.1% من اجمالي التبادل التجاري البيني خلال نفس العام (شكل16).

شكل 16: التوزيع النسبي لحجم التجارة البينية مقاساً بإجمالي الصادرات والواردات البينية، 2017م (%)

تملك العقار

المسار السادس: تملك العقار

يمثل السماح بتملك مواطني دول المجلس للعقار في الدول الأعضاء الأخرى أحد المسارات العشرة للسوق الخليجية المشتركة التي حددتها الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001م، حيث يعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز.

وقد مرّ السماح بتملك العقار لمواطني دول المجلس في الدول الأعضاء الأخرى بعدة مراحل، حيث سمحت المادة الثامنة من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، للعام 1981م، لمواطني دول المجلس بتملك العقار في الدول الأعضاء الأخرى. كما نصت المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001م على المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في تملك العقار، إلا أن ذلك تم وفقاً لعدد من الضوابط التي تم تخفيفها تدريجياً، حتى صدر أخر تنظيم لتملك العقار في الدورة الثالثة والعشرين للمجلس الأعلى (الدوحة، ديسمبر 2002م) يحرر معظم تلك القيود.

وتظهر البيانات الإحصائية ارتفاع الإجمالي التراكمي لحالات تملك الخليجيين للعقار في الدول الأعضاء الأخرى ليبلغ 272,548حالة تملك حتى نهاية عام 2017م، منها 65.5% في دولة الإمارات العربية المتحدة على 65.5% وبعدد اجمالي تراكمي بلغ 178,605 حالة تملك، تلتها سلطنة عمان ومملكة البحرين بـ 34,349 و32,859 حالة تملك حتى نهاية عام 2017م على التوالي، ثم جاءت كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة قطر بـ 23,823 و1,635 و1,277 حالة تملك حتى نهاية عام 2017م على التوالي، (شكل17).

شكل 17: عدد حالات تملك مواطني دول المجلس للعقارات في غير دولتهم الأصلية (تراكمي حتى نهاية 2017م)

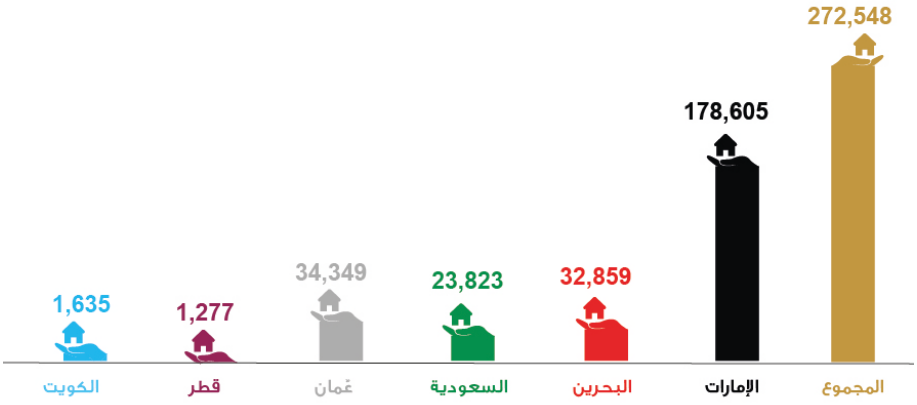

جدول 20: عدد مواطني دول المجلس المتملكين للعقارات في غير دولتهم الأصلية في الدول الأعضاء الأخرى، 1995-2017م

السنة / الدولة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
1995	172	582	196	-	9	22	981
1996	627	1,475	182	-	19	113	2,416
1997	133	345	159	-	51	25	713
1998	194	754	170	-	33	56	1,207
1999	262	674	158	-	10	44	1,148
2000	301	830	104	-	15	10	1,260
2001	272	2,636	186	468	24	43	3,629
2002	397	943	148	202	30	529	2,249
2003	987	675	143	349	28	53	2,235
2004	1,839	656	141	716	33	79	3,464
2005	3,695	697	147	1,707	55	104	6,405
2006	1,620	972	256	2,922	82	229	6,081
2007	3,216	1,275	360	2,581	182	402	8,016
2008	6,883	499	1,619	3,574	134	172	12,881
2009	4,024	214	891	3,134	163	186	8,612
2010	13,876	451	819	4,171	141	274	19,732
2011	11,115	1,189	161	3,346	206	314	16,331
2012	12,024	544	696	3,374	199	263	17,100
2013	13,011	629	1,962	3,571	199	218	19,590
2014	22,839	2,154	2,679	3,114	184	120	31,090
2015	23,812	578	2,517	2,259	360	105	29,631
2016	25,417	6,298	1,891	1,107	*360	161	35,234
2017	27,086	2,848	2,221	1,210	*360	170	33,895

*بيانات عام 2015م

بلغ عدد حالات تملك مواطني دول المجلس للعقار في الدول الأعضاء الأخرى 33,895 حالة تملك خلال عام 2017م، وبنسبة زيادة قدرها 73.0% مقارنة بالعام 2013م، الذي سجلت فيه 19,590حالة تملك. وشهد العام 2016م أعلى عدد من حالات تملك العقار منذ السماح لمواطني دول المجلس بذلك قبل أكثر من ثلاثة عقود حيث بلغت 35,234حالة تملك.

تظهر البيانات أن دولة الإمارات العربية المتحدة جاءت في المرتبة الأولى من حيث عدد حالات تملك مواطني دول المجلس للعقار في الدول الأعضاء الأخرى، فسجلت 27,086 حالة تملك لمواطني دول المجلس في العام 2017م، أي بما نسبته 79.9%من إجمالي حالات تملك العقار من قبل مواطني دول المجلس في الدول الأعضاء الأخرى. تلتها مملكة البحرين في المرتبة الثانية، حيث بلغ عدد حالات تملك العقار فيها 2,848 حالة، وبنسبة 8.4%من الإجمالي، ثم جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثالثة، وبلغ عدد حالات تملك العقار فيها 2,221 حالة، وبنسبة 6.6%من الإجمالي، تلتها سلطنة عمان بـ 1,210 حالة، وبنسبة 3.6%. ثم دولة قطر ودولة الكويت بعدد 360 و170 حالة تملك وبنسبة 1.1% و0.5%على التوالي في عام 2017م.

جدول 21: عدد مواطني دول المجلس المتملكين للعقارات في غير دولتهم الأصلية بالدول الاعضاء الأخرى، 2017م

الدولة / الجنسية	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر*	الكويت	المجموع
إماراتي	-	215	138	434	110	3	**900**
بحريني	1,639	-	264	95	161	40	**2,199**
سعودي	6,323	542	-	59	42	124	**7,090**
عماني	2,119	11	7	-	15	2	**2,154**
قطري	2,356	154	219	96	-	1	**2,826**
كويتي	14,649	1,926	1,593	526	32	-	**18,726**
المجموع	**27,086**	**2,848**	**2,221**	**1,210**	**360**	**170**	**33,895**

*بيانات عام 2015م

وتشير البيانات إلى أن مواطني دولة الكويت هم الأكثر تملكاً للعقار بين مواطني دول المجلس في الدول الأعضاء الأخرى خلال العام 2017م، حيث شكلوا ما يزيد عن نصف المواطنين الخليجيين اللذين تملكوا عقاراً في الدول الأعضاء الأخرى، وبلغ عددهم 18,726 مواطناً كويتيًا، تلاهم مواطنو المملكة العربية السعودية حيث بلغ عددهم 7,090 مواطناً، ومن ثم مواطني دولة قطر بعدد 2,826 مواطناً، ثم مواطني مملكة البحرين بعدد 2,199 مواطناً، وبلغ عدد المتملكين من سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة 2,154 و 900 مواطناً، على التوالي خلال نفس العام.

شكل 18: التوزيع النسبي لحالات تملك مواطني دول مجلس التعاون لعقارات في الدول الأعضاء الأخرى (حسب جنسية المتملك) خلال عام 2017م

المسار السابع: تنقل رؤوس الأموال

إن إطلاق السوق المشتركة كان من شأنه أن ينقل العلاقات الاقتصادية الخليجية المشتركة إلى مستويات تكاملية أكثر عمقاً، خاصة وأن ضمان انسياب السلع بين دول المجلس أدى إلى زيادة التنافس بين المؤسسات الخليجية لمصلحة المستهلك وإلى خلق سوق مشتركة متكاملة تسهم بدور كبير في تنشيط حركة التجارة بين دول المجلس وتساعد على حرية التنقل وتنقل رؤوس الأموال، حيث أن القطاع الأهلي يلعب دوراً بارزاً ومهما في العمل الاقتصادي والتعاون المشترك. وليست هناك أية قيود على تنقل رؤوس الأموال بين دول المجلس، ولذلك لم تتناول قرارات المجلس الأعلى هذا الموضوع بالتفصيل. وهناك حركة متنامية لرؤوس الأموال بين دول المجلس، إلا أن زيادة وتشجيع هذه الحركة تتطلب استكمال بقية متطلبات السوق الخليجية المشتركة بإزالة القيود على ممارسة مواطني دول المجلس للنشاط الاقتصادي.

المسار الثامن: المعاملة الضريبية

صدر قرار المجلس الأعلى في عام 1988م بالمساواة بين مواطني دول المجلس اعتباراً من اليوم الأول من مارس 1989م في المعاملات الضريبية ومعاملتهم في هذا الشأن معاملة مواطني الدولة العضو المضيفة عند ممارستهم الأنشطة الاقتصادية المسموح بها، بما في ذلك الحرف والمهن، وفقا للاتفاقية الاقتصادية الموحدة وقرارات المجلس الأعلى، على ألا يخل ذلك بأية مزايا ضريبية أفضل تمنحها الدولة العضو لمواطني دول المجلس. وتعمل دول المجلس جاهدة على تعزيز التعاون الخليجي بين دول المجلس في المجال الضريبي، حيث حثت بعض الدول على إصدار لائحة تنفيذية تفسيرية إلزامية. واعتماد إطار موحد لجميع دول المجلس لتطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5٪ اعتباراً من عام 2018م، بالإضافة إلى الضريبة الانتقائية وهي ضريبة مباشرة على بعض السلع التي تعتقد دول المجلس أنها ضارة على المواطن بشكل مباشر أو غير مباشر.

ومما يعزز قرارات المجلس الأعلى فيما يتعلق بمسار المعاملة الضريبية، أن دول مجلس التعاون الخليجي قد اتفقت على اعتماد إطار موحد لجميع دول المجلس لتطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% اعتباراً من عام 2018م.

تداول وشراء الأسهم
وتأسيس الشركات المساهمة

المسار التاسع: تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات

أقرّ المجلس الأعلى في عام 1988م السماح لمواطني دول المجلس بتملك أسهم شركات المساهمة بالدول الأعضاء ونقل ملكيتها. كما قرر المجلس الأعلى في عام 1994م الموافقة على القواعد (المعدلة) لتملك وتداول مواطني دول المجلس لأسهم الشركات المساهمة، والتي تنص المادة الثانية منها على أنه "يسمح لمواطني دول مجلس التعاون بتأسيس الشركات المساهمة الجديدة والمشاركة في تأسيسها والاكتتاب فيها وتملك وتداول أسهم الشركات المساهمة القائمة التي تعمل في المجالات الاقتصادية المسموح لمواطني دول مجلس التعاون بممارستها استناداً إلى قرارات المجلس الأعلى وأحكام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون، كما يسمح لهم بتملك وتداول أسهم الشركات المشتركة وذلك وفقاً للقواعد المطبقة على مواطني الدولة العضو مقر الشركة. ويجوز للدولة التي تؤسس فيها الشركة اشتراط تملك مواطنيها لنسبة لا تزيد عن 51% من أسهم هذه الشركات". كما تنص المادة الثالثة من هذه القواعد على ما يلي: "باستثناء شركات التأمين والصرافة والبنوك يسمح لمواطني دول مجلس التعاون بتأسيس الشركات المساهمة الجديدة والمشاركة في تأسيسها والاكتتاب بها وتملك وتداول أسهم شركات المساهمة القائمة التي تعمل في مجال الأنشطة الاقتصادية الأخرى بما لا يزيد عن 25% من رأسمال هذه الشركات. وذلك وفقاً للقواعد المطبقة على مواطني الدولة العضو مقر الشركة"، (الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية). في عام 2010م شكلت لجنة وزارية دائمة من رؤساء مجلس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس ترفع توصياتها للمجلس الوزاري. وفي ضوء ما أوكل لها من مهام، وفي عام 2012م توصلت اللجنة إلى القواعد والمبادئ الموحدة لتكامل الأسواق المالية في دول المجلس.

وتعتبر القواعد الموحدة لتملك وتداول دول المجلس لأسهم الشركات قواعد استرشادية وغير ملزمة للدول في تطبيقها وتحدث كل عامين، وعليه، لم يتم اعتماد القواعد الموحدة لتملك وتداول موطني دول المجلس لأسهم وسندات وصناديق الشركات المساهمة لجميع دول مجلس حتى الآن باستثناء مملكة البحرين التي اعتمدتها في بورصة البحرين.

وأظهرت البيانات بأن إجمالي عدد الشركات المساهمة العامة في عام 2017م والمسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس بلغ 645 شركة وبرأسمال بلغ 3,341 مليار دولار أمريكي، وتمثل هذه الشركات ما نسبته 94.7% من إجمالي الشركات المساهمة العامة في دول المجلس عام 2017م والبالغ عددها 681 شركة، وبرأسمال قدره 358.4 مليار دولار أمريكي (الشكل 19)، وهذه الأرقام تعكس حقيقة أن القيود والضوابط المرافقة للقرارات المتعلقة بهذا المسار قاربت على التلاشي في أغلب دول المجلس.

شكل 19: نسبة الشركات المساهمة العامة المسموح تداول أسهمها من الشركات المساهمة في دول المجلس، 1995-2017م

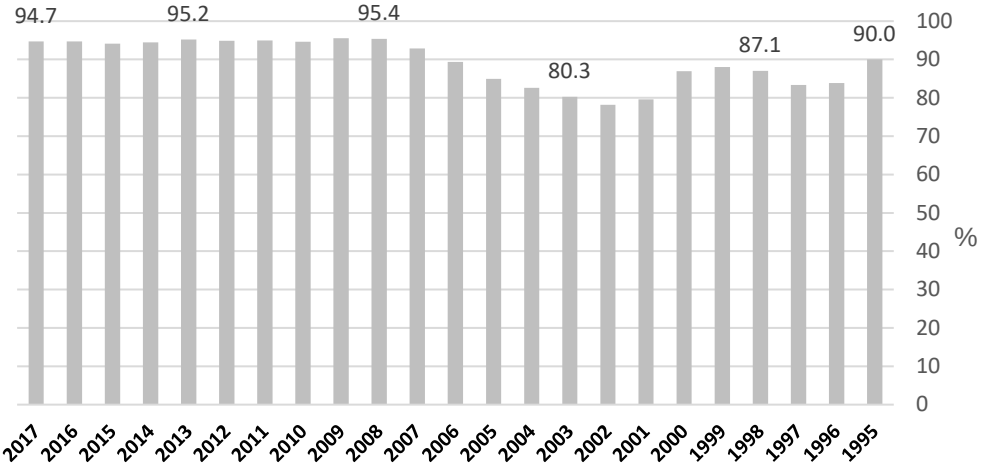

جدول22: عدد الشركات المساهمة المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس (حسب مقر الشركة)، 1995-2017م

السنة / الدولة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
1995	-	35	56	66	-	41	198
1996	-	36	57	65	-	60	218
1997	-	36	58	92	-	74	260
1998	-	38	61	118	-	79	296
1999	-	39	62	123	1	85	310
2000	3	41	64	122	8	89	327
2001	4	43	65	92	8	93	305
2002	10	43	57	91	9	95	305
2003	13	44	59	104	10	108	338
2004	20	45	62	104	10	120	361
2005	37	46	64	104	31	158	440
2006	47	49	73	112	35	180	496
2007	62	50	111	114	39	198	574
2008	73	50	127	134	42	219	645
2009	76	49	134	120	44	223	646
2010	76	49	146	126	43	210	650
2011	80	49	150	107	41	229	656
2012	79	47	158	108	42	214	648
2013	78	47	163	110	42	215	655
2014	80	47	166	111	43	206	653
2015	85	44	166	117	43	203	658
2016	86	42	171	109	*43	196	647
2017	90	42	174	119	*43	177	645

*بيانات عام 2015م

ويشير الجدول التالي لأعداد الشركات المساهمة العامة ونسبة المسموح تداول أسهمها من قبل مواطني دول المجلس حسب كل دولة من دول المجلس، حيث تشير الأرقام إلى أن نسبة الشركات المساهمة المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس من إجمالي الشركات المساهمة العامة قد ارتفعت من 89.4% في عام 2006م إلى 95.2% في عام 2013م وصولاً إلى 94.7% في عام 2017م، كما تشير البيانات إلى أن هذه النسبة قد بلغت 100% في كل من سلطنة عُمان ودولة قطر ودولة الكويت في السنوات الأخيرة 2015-2017م، بمعنى أن المواطن الخليجي يستطيع تملك أسهم في أي من الشركات المساهمة العامة في هذه الدول.

جدول 23: عدد الشركات المساهمة ونسبة الشركات المسموح تداول أسهمها من اجمالي الشركات المساهمة من قبل مواطني دول المجلس، 2000-2017م

الدولة / السنة	الإمارات		البحرين		السعودية		عُمان		قطر		الكويت		الإجمالي	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
2000	23	13.0	41	100.0	75	85.3	126	96.8	22	36.4	89	100.0	376	87.0
2006	86	54.7	49	100.0	86	85.3	118	96.8	36	36.4	180	100.0	555	89.4
2013	105	74.3	47	100.0	163	100.0	116	94.8	42	100.0	215	100.0	688	95.2
2014	109	73.4	47	100.0	169	98.2	117	94.9	43	100.0	206	100.0	691	94.5
2015	115	73.9	46	95.7	175	94.9	117	100.0	43	100.0	203	100.0	699	94.1
2016	116	74.1	43	97.7	176	97.2	109	100.0	*43	100.0	196	100.0	683	94.7
2017	120	75.0	43	97.7	179	97.2	119	100.0	*43	100.0	177	100.0	681	94.7

*بيانات 2015م

جدول 24: رؤوس أموال الشركات المساهمة المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس (حسب مقر الشركة) 1995-2017م، (مليون دولار أمريكي)

السنة / الدولة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
1995	-	2,161	7,667	480	-	5,872	16,180
1996	-	-	7,867	788	-	6,721	15,376
1997	-	-	7,947	-	-	8,165	16,112
1998	-	3,818	11,880	1,996	-	6,693	24,387
1999	-	-	14,813	2,102	274	8,087	25,276
2000	1,195	-	15,907	2,197	964	8,111	28,373
2001	1,480	4,471	16,667	1,926	911	7,408	32,863
2002	2,152	4,590	20,800	1,943	957	13,098	43,540
2003	2,664	4,768	25,880	2,163	1,127	14,252	50,854
2004	3,657	5,100	28,640	2,163	1,154	16,037	56,752
2005	12,051	5,602	31,133	2,598	5,932	16,759	74,075
2006	16,223	7,366	40,477	2,456	9,844	20,628	96,994
2007	24,987	8,176	81,651	3,296	13,206	27,872	159,188
2008	29,141	10,300	105,341	3,908	16,408	34,138	199,236
2009	30,968	10,462	109,928	3,495	18,544	35,481	208,878
2010	29,499	12,493	105,613	4,250	25,450	36,663	213,968
2011	31,433	12,399	108,501	4,284	26,491	37,926	221,034
2012	33,911	11,618	112,651	5,560	28,189	104,960	296,888
2013	34,949	12,700	115,339	5,560	28,189	109,834	306,570
2014	41,705	13,101	126,829	6,517	33,089	106,133	327,374
2015	46,494	12,557	129,594	7,238	33,357	88,529	317,769
2016	48,064	11,729	133,222	7,641	*33,357	87,467	321,480
2017	50,124	22,000	135,499	8,240	*33,357	92,105	341,325

*بيانات عام 2015م

ومن حيث أعداد مواطني دول المجلس الذين يمتلكون أسهما في شركات المساهمة العامة في غير دولتهم الأصلية بالدول الأعضاء الاخرى تشير البيانات إلى تضاعف هذا العدد قرابة 14 مرة خلال الفترة 1998-2017م، حيث ارتفع من 30.7 ألف مستثمر في عام 1998م ليصل إلى 428.8 ألف مستثمر في عام 2017م.

شكل20: عدد المساهمين من مواطني دول المجلس في الشركات المساهمة لمواطني دول المجلس في الدول الأعضاء الأخرى، 1998-2017م

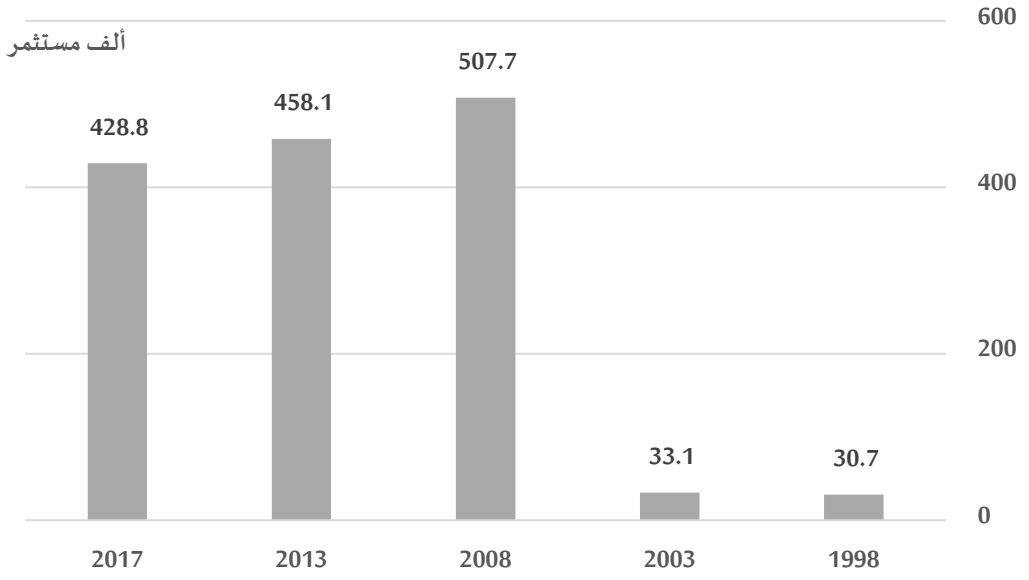

جدول 25: عدد المساهمين من مواطني دول المجلس في الشركات المساهمة العامة في الدول الاعضاء الأخرى (حسب مقر الشركة)، 1995-2017م.

الدولة / السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
1995	-	-	-	-	-	-	-
1996	-	-	-	-	-	-	-
1997	-	-	-	28,349	-	-	28,349
1998	-	-	-	30,039	1,423	-	31,462
1999	-	-	-	30,095	66	-	30,161
2000	22	-	-	30,163	168	390	30,743
2001	37	6	8	30,180	485	138	30,854
2002	62	243	157	30,262	874	196	31,794
2003	112	456	593	30,558	1,117	258	33,094
2004	3,090	756	1,244	32,623	984	322	39,019
2005	257,619	3,633	1,742	33,276	5,819	521	302,610
2006	241,118	24,588	2,698	33,414	382,153	212	684,183
2007	215,818	25,752	3,283	33,688	289,662	201	568,404
2008	211,797	26,629	4,244	34,306	230,502	214	507,692
2009	209,848	26,876	4,492	34,378	221,719	957	498,270
2010	207,007	27,162	4,633	34,795	211,034	872	485,503
2011	212,243	27,264	4,750	34,874	197,226	1,098	477,455
2012	197,298	27,330	4,988	35,489	190,886	1,792	457,783
2013	197,451	27,440	5,167	35,590	190,886	1,603	458,137
2014	196,836	27,618	5,331	35,679	167,654	3,133	436,251
2015	195,891	49,094	5,791	13,378	161,638	3,270	429,062
2016	194,994	49,105	6,449	12,974	*161,638	3,211	428,371
2017	193,683	49,825	6,814	13,395	*161,638	3,416	428,771

*بيانات 2015م

أن دولة الإمارات العربية المتحدة هي الأكثر جذبًا للمستثمرين في الأوراق المالية، حيث بلغ عددهم حوالي 193.7 ألف مساهم (45.2% من إجمالي أعداد المساهمين) من مواطني دول المجلس الذين يستثمرون في الشركات المساهمة في الدول الأعضاء الأخرى، ثم جاءت دولة قطر بالمرتبة الثانية بنسبة بلغت 37.7% من الاجمالي، فقد بلغ عددهم تقريبا 161.6 ألف مساهم (بيانات عام 2015م). وتوزع باقي المستثمرين من مواطني دول المجلس الذين يستثمرون في الشركات المساهمة في الدول الأعضاء الأخرى في مملكة البحرين بنسبة 11.6% وسلطنة عمان 3.1% والمملكة العربية السعودية 1.6% ودولة الكويت 0.8% من إجمالي أعداد المساهمين من مواطني دول المجلس الذين يستثمرون في الشركات المساهمة في الدول الأعضاء الأخرى خلال عام 2017م.

وقد كان للمستثمرين السعوديين النصيب الأكبر في تداول أسهم الشركات المساهمة في الدول الأعضاء الأخرى، حيث بلغ عددهم 214.6 ألف مستثمر، وحل ثانياً المستثمرين الكويتيين بـ 73.8 ألف مستثمر، ومن ثم الإماراتيين بـ 45.4 ألف مستثمر، والبحرينيين والعمانيين والقطريين بـ 41.5 و34.7 و18.7 ألف مستثمر على التوالي خلال عام 2017م.

شكل 21: عدد ونسبة المساهمين من مواطني دول المجلس في الشركات المساهمة المسموح تداول اسهمها لمواطني دول المجلس بالدول الاعضاء الأخرى لعام 2017.

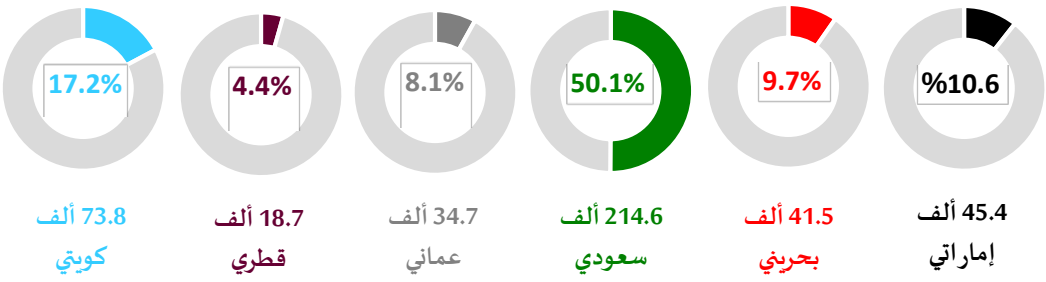

المسار العاشر: الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية

المسار العاشر: الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية

المحور الأول: الاستفادة من الخدمات التعليمية

اهتمت دول مجلس التعاون بمجال التعليم وتطويره في مختلف مراحله فهو السبيل الأمثل لبناء الحضارة ورقي البشرية وإعدادها لتواكب التقدم المطرد والسريع للأمم؛ لذا يعد التعليم والبحث العلمي أحد أهم القضايا التي ركز عليها مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ إنشائه، فهو الأداة الفاعلة في تنمية الثروة البشرية والركيزة الأساسية في تحقيق التنمية المستدامة في دول المجلس. وقد انعكس هذا الاهتمام في الكثير من القرارات والاتفاقيات التي أصدرها أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون على مدار العقود الثلاثة السابقة التي تضمنت بنودا متعلقة بالتطوير الشامل لمنظومة التعليم والمساواة في التعليم وتوجيه الوزراء المعنيين والجهات ذات الصلة بترجمة تلك القرارات في صورة سياسات وبرامج تكفل تطبيق تلك القرارات على أرض الواقع.

في عام 1985م صدر أول قرار بشأن المبادئ والأساليب الخاصة بتحقيق التعليم العام لأهداف التنمية والتكامل، تلاها الكثير من القرارات التي لم تقتصر فقط على التعليم العام بل امتدت لتشمل أيضاً التعليم الجامعي والبحث العلمي.

وقد حرص المجلس الأعلى في قراراته الخاصة بالتعليم والصادرة في الأعوام 1985م،1987م، 2010م على إرساء قواعد المساواة بين كافة طلاب دول المجلس، سواء في التعليم العام أو الجامعي أو التعليم الفني، من حيث:

التعليم العام: قرر المجلس الأعلى معاملة طلاب دول المجلس في كافة مراحل التعليم العام معاملة طلاب الدولة مكان الدراسة. وتعزيزاً لهذا القرار جاء البند المكمل له والمتعلق بمعاملة الوثائق والشهادات الدراسية الخاصة بمواطني دول المجلس الصادرة من أي مؤسسة تعليمية رسمية بدول المجلس معاملة الشهادات والوثائق الصادرة من الدولة نفسها، ولا تتطلب التصديق عليها من السفارات والملحقيات الثقافية ووزارات الخارجية.

التعليم الجامعي: قرر المجلس الأعلى مساواة طلاب دول المجلس في مؤسسات التعليم العالي في القبول والمعاملة مع طلاب الدولة مقر الدراسة دون الإخلال بأي معاملة أفضل، وذلك في حالة انطباق شروط القبول والتسجيل المعتمدة من مؤسسات التعليم العالي والمطبقة على أبناء الدولة مقر الدراسة على المتقدمين من طلاب دول المجلس الأخرى ووفق الإمكانيات المتوفرة. وفي حالة قبول الطلبة من مواطني

دول مجلس التعاون في المؤسسة التعليمية، يطبق مبدأ المساواة والمعاملة بالمثل فيما يتعلق بكافة الأمور الدراسية، ومتطلباتها من رسوم ومكافئات وسكن وعلاج، دون الإخلال بأي معاملة أفضل. ويهدف هذا القرار إلى تسهيل الانتقال بين دول مجلس التعاون، حيث تُوفيّر الخدمات التعليمية لكافة مواطني دول المجلس دون تفرقة بالإضافة إلى إرساء وتعظيم روح المواطنة الخليجية وتقوية الروابط بين أبناء دول مجلس التعاون وتبادل الخبرات.

التعليم الفني: وكان القرار القاضي بمساواة أبناء دول مجلس التعاون في القبول بمراكز ومعاهد التعليم الفني والتدريب المهني بأبناء الدولة مقر الدراسة أو التدريب قد صدر في عام 2008م.

وتشير البيانات إلى حجم الاستفادة الكبير من قرار معاملة الطلبة في مراحل التعليم العام معاملة الطلبة من ابناء الدولة التي يدرسون فيها، حيث بلغ عدد مواطني ومواطنات دول مجلس التعاون الدارسين في المدارس الحكومية بالدول الأعضاء الأخرى 40,596 طالباً من أبناء دول مجلس التعاون ملتحقين بمدارس التعليم العام في كافة المراحل الدراسية منهم 20,215 طالباً و20,381 طالبة خلال عام 2017م، كما تشير الإحصاءات على المستوى التفصيلي لدول المجلس إلى أن عدد الطلاب في دولة الكويت من دول المجلس الأخرى بلغ 14,008، منهم 6,624 طالباً و7,384 طالبة، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة بلغ العدد 12,780 منهم 6,321 طالباً و6,459 طالبة، وفي المملكة العربية السعودية بلغ العدد 8,307، منهم 4,603 طالباً و3,704طالبة، وفي دولة قطر بلغ العدد 3,943، منهم 1,964 طالباً و1,979 طالبة، وفي مملكة البحرين بلغ العدد 868، منهم 394 طالباً 474 طالبة. أما في سلطنة عمان، فقد بلغ العدد 690، منهم 309طالباً و381 طالبة.

وحسب المراحل التعليمية تشير الإحصاءات إلى أن عدد الطلاب في المدارس الحكومية في الدول الأعضاء الأخرى في المرحلة الإبتدائية بلغ 19,194 طالباً وطالبة، منهم 9,413 طالباً و9,781 طالبة. وقد بلغ العدد 6,584 طالباً وطالبة في دولة الكويت، منهم 3,233 طالباً و3,351 طالبة. وفي دولة الإمارات العربية المتحدة بلغ 5,830، منهم 2,906 طالباً و2,924طالبة. وبلغ العدد في المملكة العربية السعودية 3,670، منهم 1,764 طالباً 1,906 طالبة، وفي دولة قطر بلغ العدد 2,269، منهم 1,122طالباً 1,147طالبة. وفي مملكة البحرين بلغ العدد 472، منهم 222 طالباً و250طالبة، وبلغ العدد في سلطنة عمان 369، منهم 166طالباً و203 طالبة.

أما في المرحلة المتوسطة فقد بلغ عدد الطلاب من مواطني دول المجلس في المدارس الحكومية بالدول الأعضاء الأخرى 12,627، منهم 6,290 طالباً و6,337 طالبة. وقد بلغ العدد 5,437 في دولة الكويت، منهم

2,619 طالباً 2,818 طالبة، وبلغ العدد في دولة الامارات العربية المتحدة 3,993، منهم 1986 طالباً و2,007 طالبة، وفي المملكة العربية السعودية بلغ العدد 1,840، منهم 1,015طالباً و825 طالبة. وفي دولة قطر بلغ العدد 913، منهم 467 طالباً و446 طالبة. وبلغ العدد في مملكة البحرين 244، منهم 116 طالباً و128 طالبة. واخيراً في سلطنة عمان حيث بلغ العدد 200، منهم 87 طالباً و113طالبة.

في المرحلة الثانوية، بلغ عدد الطلاب من مواطني دول المجلس المسجلين في المدارس الحكومية بالدول الأعضاء الأخرى 8,775، منهم 4,512 طالباً و4,263 طالبة. وتظهر الإحصاءات، أن عدد الطلاب في المرحلة الثانوية من دول المجلس الأخرى المسجلين في المدارس الحكومية في دولة الكويت بلغ 1,987، منهم 772 طالباً و1,215 طالبة. وفي دولة الإمارات العربية المتحدة بلغ العدد 2,957، منهم 1,429 طالباً و1,528 طالبة. وبلغ العدد في المملكة العربية السعودية 2,797، منهم 1,824طالباً و973 طالبة. وفي دولة قطر بلغ العدد حوالي 761، منهم 375 طالباً و386طالبة. وفي مملكة البحرين بلغ العدد 152، منهم 56 طالباً و96 طالبة، اما في سلطنة عمان فقد بلغ عدد مواطني دول المجلس المسجلين في المدارس الحكومية في المرحلة الثانوية 121، منهم 56 طالباً و65 طالبة.

جدول 26: إجمالي عدد الطلاب في التعليم العام من مواطني دول المجلس في المدارس الحكومية بالدول الأعضاء الأخرى جميع المراحل، 1995-2017م

السنة / الدولة	الإمارات			البحرين			السعودية			عمان			قطر			الكويت			المجموع		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
1995	5281	5197	10478	563	571	1134	-	-	-	197	244	441	1546	1483	3029	7107	6821	13928	14694	14316	29010
1996	5549	5401	10950	614	607	1221	-	-	-	387	428	815	1612	1585	3197	8011	7800	15811	16173	15821	31994
1997	6083	5930	12013	604	601	1205	-	-	-	375	470	845	1738	1722	3460	7918	8152	16070	16718	16875	33593
1998	6617	6478	13095	589	579	1168	-	-	-	414	493	907	1890	1838	3728	8033	8327	16360	17543	17715	35258
1999	7794	7581	15375	596	582	1178	2133	1753	3886	541	634	1175	1650	1696	3346	8384	8515	16899	21098	20761	41859
2000	7750	7571	15321	625	606	1231	2277	1795	4072	518	601	1119	1660	1680	3340	8510	8527	17037	21340	20780	42120
2001	7754	7676	15430	611	653	1264	2287	1784	4071	467	539	1006	1592	1660	3252	8760	8878	17638	21471	21190	42661
2002	7680	7802	15482	548	611	1159	2411	1993	4404	391	465	856	1595	1683	3278	8865	8926	17791	21490	21480	42970
2003	7289	7181	14470	497	648	1145	2211	1698	3909	345	391	736	1528	1621	3149	9087	9434	18521	20957	20973	41930
2004	7208	7185	14393	494	624	1118	2422	1865	4287	319	329	648	1506	1568	3074	9158	10535	19693	21107	22106	43213
2005	6757	6695	13452	495	588	1083	2483	1906	4389	280	268	548	1421	1520	2941	6550	7976	14526	17986	18953	36939
2006	6278	6289	12567	504	561	1065	3006	2340	5346	245	263	508	1380	1489	2869	8330	8997	17327	19743	19939	39682
2007	5935	6119	12054	442	543	985	3109	2450	5559	255	247	502	1366	1450	2816	8138	8923	17061	19245	19732	38977
2008	5887	5998	11885	384	494	878	3270	3011	6281	264	277	541	1322	1475	2797	8022	8847	16869	19149	20102	39251
2009	5885	6050	11935	385	538	923	3112	2203	5315	258	270	528	1314	1488	2802	7754	8663	16417	18708	19212	37920
2010	6022	6156	12178	434	491	925	2645	1915	4560	279	299	578	1391	1492	2883	8024	9046	17070	18795	19399	38194
2011	5987	6098	12085	414	502	916	2497	2001	4498	287	303	590	1419	1504	2923	7956	9021	16977	18560	19429	37989
2012	6147	6237	12384	412	464	876	4038	2542	6580	338	346	684	1455	1531	2986	7726	8778	16504	20116	19898	40014
2013	6336	6444	12780	375	433	808	5855	3410	9265	328	335	663	1518	1585	3103	7379	8518	15897	21791	20725	42516
2014	6648	6725	13373	405	466	871	5855	3410	9265	354	381	735	1644	1735	3379	7002	8222	15224	21908	20939	42847
2015	6538	6616	13154	400	467	867	5168	4032	9200	338	351	689	1782	1857	3639	7087	8275	15362	21313	21598	42911
2016	6518	6518	13036	407	460	867	5180	3919	9099	333	374	707	1964	1979	3943	6624	7384	14008	21026	20634	41660
2017	6321	6459	12780	394	474	868	4603	3704	8307	309	381	690	1964	1979	3943	6624	7384	14008	20215	20381	40596

(1) بيانات عام 2016م دولة قطر ودولة الكويت

جدول 27: إجمالي عدد الطلاب في التعليم العام من مواطني دول المجلس في المدارس الحكومية بالدول الأعضاء الأخرى المرحلة الابتدائية، 1995-2017م

السنة / الدولة	الإمارات			البحرين			السعودية			عمان			قطر			الكويت			المجموع		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
1995	3282	3159	6441	353	357	710	-	-	-	133	147	280	1046	994	2040	2682	2622	5304	7496	7279	14775
1996	3399	3175	6574	382	347	729	-	-	-	268	224	492	1085	1050	2135	3074	2918	5992	8208	7714	15922
1997	3656	3482	7138	359	330	689	-	-	-	239	233	472	1120	1136	2256	3131	3008	6139	8505	8189	16694
1998	3943	3686	7629	338	328	666	-	-	-	251	235	486	1223	1187	2410	3120	3118	6238	8875	8554	17429
1999	4601	4354	8955	340	326	666	1152	985	2137	339	304	643	1040	1034	2074	3318	3214	6532	10790	10217	21007
2000	4525	4168	8693	365	345	710	1189	993	2182	279	301	580	1028	994	2022	3462	3254	6716	10848	10055	20903
2001	4475	4218	8693	347	369	716	1125	1000	2125	253	247	500	971	937	1908	3569	3425	6994	10740	10196	20936
2002	3531	3288	6819	322	341	663	1248	1075	2323	205	221	426	925	945	1870	3752	3522	7274	9983	9392	19375
2003	3379	3170	6549	274	360	634	1188	928	2116	193	167	360	838	898	1736	3810	3768	7578	9682	9291	18973
2004	3181	3138	6319	284	341	625	1258	1051	2309	166	146	312	780	816	1596	4582	4483	9065	10251	9975	20226
2005	2859	2877	5736	264	325	589	1280	1105	2385	167	115	282	723	754	1477	4326	4194	8520	9619	9370	18989
2006	2484	2482	4966	279	282	561	1665	1351	3016	136	123	259	684	728	1412	4128	4178	8306	9376	9144	18520
2007	2379	2446	4825	240	267	507	1577	1429	3006	142	112	254	651	687	1338	4000	3999	7999	8989	8940	17929
2008	2323	2429	4752	234	267	501	1649	1453	3102	144	139	283	608	681	1289	3803	3888	7691	8761	8857	17618
2009	2401	2490	4891	200	260	460	1221	1222	2443	142	159	301	607	694	1301	3658	3649	7307	8229	8474	16703
2010	2527	2528	5055	230	220	450	1221	1080	2301	142	172	314	655	698	1353	3583	3767	7350	8358	8465	16823
2011	2545	2557	5102	221	235	456	1219	1103	2322	143	163	306	718	722	1440	3547	3667	7214	8393	8447	16840
2012	2603	2639	5242	222	224	446	1270	1308	2578	189	193	382	761	768	1529	3429	3632	7061	8474	8764	17238
2013	2707	2743	5450	199	211	410	1595	1651	3246	195	189	384	859	837	1696	3339	3542	6881	8894	9173	18067
2014	2925	2934	5859	230	236	466	1595	1651	3246	192	219	411	953	963	1916	3251	3465	6716	9146	9468	18614
2015	2971	2964	5935	218	246	464	1752	1969	3721	188	206	394	1033	1063	2096	3301	3517	6818	9463	9965	19428
2016	2941	2940	5881	237	248	485	1,777	1,884	3661	181	200	381	1122	1147	2269	3233	3351	6584	9491	9770	19261
2017	2906	2924	5830	222	250	472	1764	1906	3670	166	203	369	1122	1147	2269	3233	3351	6584	9413	9781	19194

(1) بيانات عام 2016م دولة قطر ودولة الكويت

جدول 28: إجمالي عدد الطلاب في التعليم العام من مواطني دول المجلس في المدارس الحكومية بالدول الأعضاء الأخرى المرحلة المتوسطة، 1995-2017م

السنة / الدولة	الإمارات			البحرين			السعودية			عمان			قطر			الكويت			المجموع		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
1995	1450	1325	2775	130	151	281	-	-	-	47	66	113	344	304	648	2665	2600	5265	4636	4446	9082
1996	1504	1417	2921	136	144	280	-	-	-	82	111	193	353	329	682	2925	2845	5770	5000	4846	9846
1997	1635	1462	3097	152	153	305	-	-	-	92	134	226	406	364	770	2990	2834	5824	5275	4947	10222
1998	1756	1650	3406	152	155	307	-	-	-	113	147	260	447	397	844	2823	2842	5665	5291	5191	10482
1999	2055	1870	3925	153	159	312	540	467	1007	120	163	283	404	387	791	3141	3024	6165	6413	6070	12483
2000	2016	1956	3972	161	148	309	593	459	1052	165	157	322	382	392	774	3148	2903	6051	6465	6015	12480
2001	2028	1970	3998	169	163	332	579	438	1017	133	156	289	359	413	772	3281	2937	6218	6549	6077	12626
2002	2867	2961	5828	126	143	269	574	503	1077	106	121	227	391	408	799	3133	2983	6116	7197	7119	14316
2003	2618	2471	5089	120	155	275	540	420	960	100	109	209	402	374	776	3181	3117	6298	6961	6646	13607
2004	2669	2513	5182	107	150	257	540	417	957	98	104	202	417	393	810	3151	2996	6147	6982	6573	13555
2005	2552	2340	4892	125	128	253	627	425	1052	71	85	156	383	410	793	1066	1935	3001	4824	5323	10147
2006	2378	2315	4693	122	138	260	708	524	1232	59	71	130	396	415	811	3157	3198	6355	6820	6661	13481
2007	2277	2229	4506	114	141	255	824	543	1367	64	64	128	386	407	793	3169	3223	6392	6834	6607	13441
2008	2235	2079	4314	112	141	253	886	840	1726	66	75	141	388	419	807	3235	3183	6418	6922	6737	13659
2009	2103	2044	4147	87	144	231	721	537	1258	96	94	190	364	392	756	3039	3129	6168	6410	6340	12750
2010	2077	2091	4168	95	149	244	632	489	1121	69	69	138	356	376	732	3183	3273	6456	6412	6447	12859
2011	2015	1968	3983	104	136	240	621	511	1132	81	74	155	319	350	669	3088	3290	6378	6228	6329	12557
2012	2029	2005	4034	104	108	212	852	595	1447	87	81	168	333	358	691	2902	3126	6028	6307	6273	12580
2013	2091	2132	4223	95	98	193	1020	720	1740	81	73	154	321	386	707	2793	2963	5756	6401	6372	12773
2014	2211	2183	4394	81	110	191	1020	720	1740	96	83	179	354	414	768	2624	2842	5466	6386	6352	12738
2015	1962	1968	3930	102	124	226	1009	827	1836	92	91	183	382	420	802	2603	2821	5424	6150	6251	12401
2016	2011	2018	4029	101	123	224	1022	862	1884	100	116	216	467	446	913	2619	2818	5437	6320	6383	12703
2017	1986	2007	3993	116	128	244	1015	825	1840	87	113	200	467	446	913	2619	2818	5437	6290	6337	12627

(1) بيانات عام 2016م دولة قطر ودولة الكويت

جدول 29: إجمالي عدد الطلاب في التعليم العام من مواطني دول المجلس في المدارس الحكومية بالدول الأعضاء الأخرى المرحلة الثانوية، 1995-2017م

السنة / الدولة	الإمارات			البحرين			السعودية			عمان			قطر			الكويت			المجموع		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
1995	549	713	1262	80	63	143	-	-	-	17	31	48	156	185	341	1760	1599	3359	2562	2591	5153
1996	646	809	1455	96	116	212	-	-	-	37	93	130	174	206	380	2012	2037	4049	2965	3261	6226
1997	792	986	1778	93	118	211	-	-	-	44	103	147	212	222	434	1797	2310	4107	2938	3739	6677
1998	918	1142	2060	99	96	195	-	-	-	50	111	161	220	254	474	2090	2367	4457	3377	3970	7347
1999	1138	1357	2495	103	97	200	441	301	742	82	167	249	206	275	481	1925	2277	4202	3895	4474	8369
2000	1209	1447	2656	99	113	212	495	343	838	74	143	217	250	294	544	1900	2370	4270	4027	4710	8737
2001	1251	1488	2739	95	121	216	583	346	929	81	136	217	262	310	572	1910	2516	4426	4182	4917	9099
2002	1282	1553	2835	100	127	227	589	415	1004	80	123	203	279	330	609	1980	2421	4401	4310	4969	9279
2003	1292	1540	2832	103	133	236	483	350	833	52	115	167	288	349	637	2096	2549	4645	4314	5036	9350
2004	1358	1534	2892	103	133	236	624	397	1021	55	79	134	309	359	668	1425	3056	4481	3874	5558	9432
2005	1346	1478	2824	106	135	241	576	376	952	42	68	110	315	356	671	1158	1847	3005	3543	4260	7803
2006	1416	1492	2908	103	141	244	633	465	1098	50	69	119	300	346	646	1045	1621	2666	3547	4134	7681
2007	1279	1444	2723	88	135	223	708	478	1186	49	71	120	329	356	685	969	1701	2670	3422	4185	7607
2008	1329	1490	2819	38	86	124	735	718	1453	54	63	117	326	375	701	984	1776	2760	3466	4508	7974
2009	1381	1516	2897	98	134	232	1170	444	1614	20	17	37	343	402	745	1057	1885	2942	4069	4398	8467
2010	1418	1537	2955	109	122	231	792	346	1138	68	58	126	380	418	798	1258	2006	3264	4025	4487	8512
2011	1427	1573	3000	89	131	220	657	387	1044	63	66	129	382	432	814	1321	2064	3385	3939	4653	8592
2012	1515	1593	3108	86	132	218	1916	639	2555	62	72	134	361	405	766	1395	2020	3415	5335	4861	10196
2013	1538	1569	3107	81	124	205	3240	1039	4279	52	73	125	338	362	700	1247	2013	3260	6496	5180	11676
2014	1512	1608	3120	94	120	214	3240	1039	4279	66	79	145	337	358	695	1127	1915	3042	6376	5119	11495
2015	1605	1684	3289	80	97	177	2407	1236	3643	58	54	112	367	374	741	1183	1937	3120	5700	5382	11082
2016	1566	1560	3126	69	89	158	2,381	1,173	3,554	52	58	110	375	386	761	772	1215	1987	5215	4481	9696
2017	1429	1528	2957	56	96	152	1824	973	2797	56	65	121	375	386	761	772	1215	1987	4512	4263	8775

(1) بيانات عام 2016م دولة قطر ودولة الكويت

في العام 2017م، احتل الطلبة من المملكة العربية السعودية النسبة الاعلى من المقاعد الدراسية التي يشغلها ابناء دول المجلس في المدارس الحكومية في الدول الاعضاء الأخرى حيث بلغ عددهم 17,830 طالباً وطالبة، وبنسبة بلغت 43.9%من إجمالي الطلبة الدارسين في الدول الاعضاء الأخرى، بينما حل الطلبة من سلطنة عمان في المرتبة الثانية بعدد 12,065 طالباً وطالبة، بنسبة 29.7%، تلاهم الطلبة من دولة الكويت بعدد 6,318، بنسبة 15.6%، في حين بلغ عدد الطلبة من مملكة البحرين ودولة الامارات العربية المتحدة ودولة قطر 2,414، 988، 981 طالباً وطالبة على التوالي.

جدول 30: إجمالي عدد الطلاب في التعليم العام من مواطني دول المجلس في المدارس الحكومية بالدول الأعضاء الأخرى، 2017م.

الدولة / الجنسية	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر*	الكويت*	المجموع
إماراتي	-	24	319	418	196	31	988
بحريني	476	-	846	31	619	442	2,414
سعودي	2,087	632	-	223	1,718	13,170	17,830
عماني	10,029	103	278	-	1,333	322	12,065
قطري	119	69	738	12	-	43	981
كويتي	69	40	6126	6	77	-	6,318
المجموع	12,780	868	8,307	690	3,943	14,008	**40,596**

*بيانات عام 2016م دولة قطر ودولة الكويت

شكل 22: التوزيع النسبي للطلاب من أبناء دول المجلس الدارسين في دول المجلس الأخرى في مرحلة التعليم العام، 2017م.

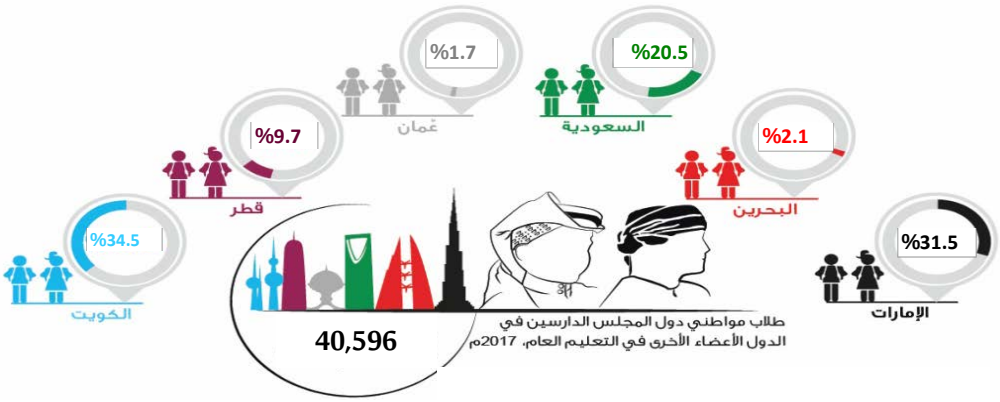

وفي مجال التعليم العالي، تشير بيانات العام 2017م إلى أن عدد مواطني دول المجلس الدارسين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية بالدول الأعضاء الأخرى بلغ 5,044 طالباً وطالبة منهم 1,707 طالباً و3,337 طالبة. وتظهر الإحصاءات أن دولة الكويت هي الأكثر استقطاباً لمواطني دول المجلس الأخرى للدراسة في مؤسسات التعليم العالي بها وبعدد بلغ 1,722، منهم 530 طالباً 1,192طالبة. تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة بعدد 1,190 طالباً وطالبة، منهم 353 طالباً و837 طالبة. وفي المملكة العربية السعودية فقد بلغ عدد الطلاب والطالبات من مواطني الدول الاعضاء الأخرى في مؤسسات التعليم العالي فيها 819، منهم 424 طالباً و395 طالبة. وفي دولة قطر بلغ العدد 891، منهم 200 طالب و691 طالبة. وفي مملكة البحرين 399 طالباً وطالبة مسجلين في جامعة البحرين منهم 196 طالبا و203 طالبة. وبلغ عدد الطلاب من مواطني دول المجلس الأخرى في مؤسسات التعليم العالي الحكومية في سلطنة عمان 23، منهم 4 طلاب 19 طالبة.

وتشير الإحصاءات المنشورة إلى أن هناك تزايداً في أعداد الدارسين والدارسات من أبناء دول المجلس المسجلين في الجامعات الحكومية في دول مجلس التعاون الأخرى، حيث ارتفع العدد الإجمالي للطلاب من 3,916 طالباً في عام 2000م ليصل إلى 5,044طالباً في عام 2017م، أي بمتوسط نمو خلال الفترة 2000-2017م يقدر بـ 1.5%سنوياً.

شكل 23: أعداد الطلاب من مواطني دول المجلس المسجلين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية بالدول الأعضاء الأخرى، 2000-2017م

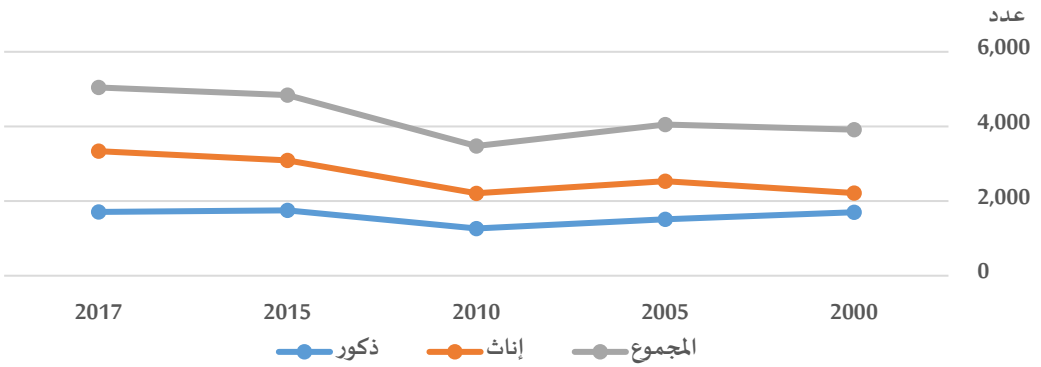

ويوضح الشكل رقم 24 التوزيع النسبي لإجمالي الطلاب من أبناء دول المجلس الدارسين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية في دول المجلس الأخرى في عام 2017م، حيث إن معظم الفرص الدراسية التي استطاع الطلاب الحصول عليها مُقدمة من دولة الكويت (34.1%)، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة (23.6%)، ثم دولة قطر (17.7%)، ثم المملكة العربية السعودية (16.2%)، ثم مملكة البحرين (7.9%). وسجلت سلطنة عُمان أقل عدد طلاب من أبناء دول المجلس في جامعاتها الحكومية (0.5%).

شكل 24: إجمالي عدد الطلاب من مواطني دول المجلس المسجلين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية بالدول الأعضاء الأخرى، 2017م

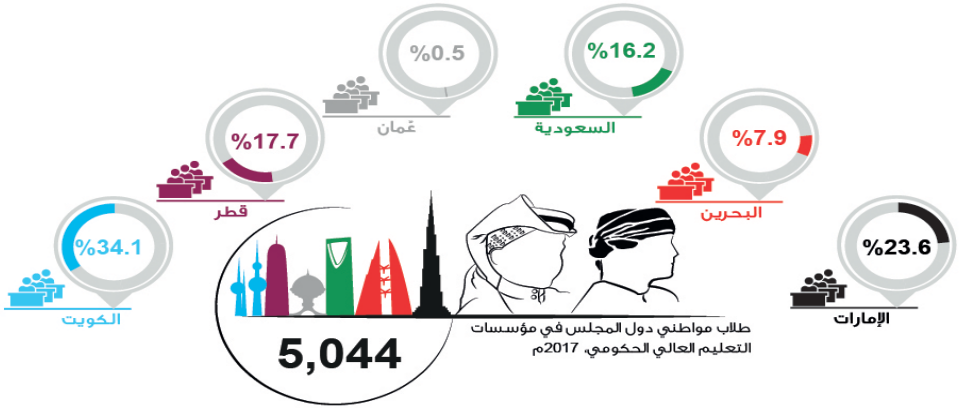

جدول 31: إجمالي عدد الطلاب من مواطني دول المجلس المسجلين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية بالدول الأعضاء الأخرى، 1995-2017م

السنة / الدولة	الإمارات			البحرين			السعودية			عمان			قطر			الكويت			المجموع		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
1995	-	-	-	-	-	-	110	29	139	-	-	-	101	255	356	858	1254	2112	1069	1538	2607
1996	180	330	510	-	-	246	108	23	131	10	23	33	99	270	369	845	1318	2163	1242	1964	3452
1997	178	348	526	234	118	352	91	33	124	12	46	58	109	303	412	726	1254	1980	1350	2102	3452
1998	183	390	573	476	168	644	88	32	120	22	56	78	122	317	439	601	1144	1745	1492	2107	3599
1999	178	383	561	658	213	871	75	39	114	15	36	51	125	340	465	502	1076	1578	1553	2087	3640
2000	181	378	559	811	244	1055	83	35	118	12	37	49	141	355	496	469	1170	1639	1697	2219	3916
2001	181	388	569	753	240	993	79	43	122	15	35	50	85	340	425	444	1122	1566	1557	2168	3725
2002	177	367	544	658	250	908	81	48	129	18	32	50	135	320	455	457	1182	1639	1526	2199	3725
2003	173	402	575	415	197	612	101	44	145	25	27	52	162	312	474	446	1290	1736	1322	2272	3594
2004	165	440	605	255	168	423	511	0	511	28	33	61	240	383	623	431	1404	1835	1630	2428	4058
2005	168	526	694	166	129	295	511	0	511	33	26	59	173	357	530	463	1496	1959	1514	2534	4048
2006	143	507	650	113	96	209	303	188	491	27	24	51	123	387	510	384	1251	1635	1093	2453	3546
2007	154	535	689	74	73	147	380	182	562	30	20	50	130	401	531	192	606	798	960	1817	2777
2008	149	609	758	65	64	129	459	175	634	32	23	55	103	400	503	277	672	949	1085	1943	3028
2009	170	763	933	83	71	154	518	169	687	34	12	46	105	385	490	337	728	1065	1247	2128	3375
2010	185	696	881	138	90	228	408	141	549	34	17	51	99	408	507	402	858	1260	1266	2210	3476
2011	188	616	804	140	112	252	518	93	611	27	14	41	120	449	569	491	970	1461	1484	2254	3738
2012	93	360	453	157	134	291	656	333	989	14	12	26	146	512	658	526	1082	1608	1592	2433	4025
2013	94	332	426	171	172	343	1195	264	1459	14	11	25	191	595	786	605	1168	1773	2270	2542	4812
2014	161	533	694	201	208	409	1195	264	1459	8	23	31	191	595	786	568	1185	1753	2324	2808	5132
2015	257	714	971	201	208	409	556	346	902	5	23	28	186	603	789	546	1199	1745	1751	3093	4844
2016	353	836	1189	196	203	399	424	395	819	4	17	21	200	691	891	530	1192	1722	1707	3334	5041
2017	353	836	*1190	196	203	*399	424	395	*819	4	19	23	200	691	*891	530	1192	*1722	1707	3337	5043

*بيانات عام 2016م

المساواة في الخدمات الصحية

المحور الثاني: الاستفادة من الخدمات الصحية

صدر خلال الفترة 1981-2014م العديد من القرارات الصادرة من المجلس الأعلى بشأن قطاع الصحة، حيث أتاحت هذه القرارات آفاقاً أوسع وأرحب لبلوغ أهداف مجلس التعاون الخليجي على الصعيد الصحي، وأسهمت في الارتقاء بالمستوى الصحي بالدول الأعضاء، وساهمت بفاعلية في تحقيق العديد من الإنجازات والمكاسب الصحية. وفي مجال المواطنة الخليجية قرر المجلس الأعلى بأن يعامل مواطنو دول مجلس التعاون المقيمون والزائرون لأي دولة عضو معاملة مواطني الدولة نفسها في الاستفادة من المراكز الصحية والمستوصفات والمستشفيات العامة وذلك اعتباراً من أول مارس 1989م (القرار رقم 146/1(1988) الدورة 9). بالإضافة إلى ذلك، وفي ضوء قرار المجلس الاعلى في دورته التاسعة (المنامة، ديسمبر1998) بشأن استفادة مواطني دول المجلس من المراكز الصحية والمستشفيات الحكومية، فلقد اقرّ المجلس الأعلى علاج منتسبي القوات المسلحة لدول المجلس وعائلاتهم، المنتدبين في مهام رسمية، أو المشاركين في دورات تدريبية في الدول الأعضاء في المستشفيات العسكرية لتلك الدول .كما وافق المجلس الأعلى في دورته الخامسة والثلاثين (الدوحة، ديسمبر2014) على توفير الخدمات العلاجية للأمراض المستعصية لمنتسبي القوات المسلحة بالدول الأعضاء في المستشفيات العسكرية والمراكز المتخصصة في دول المجلس.

وفي إطار تعزيز المواطنة الاقتصادية الخليجية، اتخذ المجلس الأعلى في دورته الخامسة عشرة (المنامة، ديسمبر1994) قراراً سمح بممارسة الأنشطة الاقتصادية في المجالات الصحية .ثم قراراً آخر في دورته الحادية والعشرين (المنامة، ديسمبر2000) اصبحت بموجبه جميع المجالات الصحية مفتوحة للمستثمرين من مواطني دول المجلس دون استثناء على قدم المساواة مع مواطني الدولة مقر النشاط. ومنذ ذلك الحين، أصبح مواطنو دول المجلس يتمتعون بالخدمات العلاجية الحكومية التي توفرها المراكز الصحية والمستوصفات والمستشفيات العامة في أي من الدول الأعضاء التي يتواجدون فيها .

ورغم عدم اكتمال البيانات الإحصائية من جميع الدول الأعضاء في هذا المسار المهم من مسارات السوق الخليجية المشتركة، إلا أن الإحصاءات المتاحة من الدول الأعضاء تشير إلى استفادة كبيرة لمواطني دول المجلس من توفير العلاج في الدول الأعضاء الأخرى، حيث بلغ عدد المستفيدين من مواطني الدول الأعضاء الأخرى من تلك الخدمات حوالي 534.9 ألف حالة في العام 2017م.

جدول رقم 32: عدد المستفيدين من مواطني دول المجلس من الخدمات الصحية في المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية في الدول الأعضاء الأخرى، 2012-2017م

السنة / الدولة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2012	-	12,916	-	56,894	-	-	69,810
2013	340,897	10,455	-	49,063	-	-	400,415
2014	363,473	13,226	16,584	43,816	11,994	-	449,093
2015	61,871	10,454	18,659	42,168	22,225	-	155,377
2016	*61,871	12,116	110,302	42,121	22,225	-	248,635
2017	*61,871	11,066	251,360	41,333	32,099	137,162	534,891

*بيانات عام 2015م لدولة الإمارات العربية المتحدة

وتشير البيانات أن المراكز الصحية والمستوصفات والمستشفيات في المملكة العربية السعودية استقبلت 251,360حالة من مواطني الدول الأعضاء الأخرى الذين تم علاجهم في المستشفيات والمستوصفات الحكومية، أي ما نسبته 47.0% من اجمالي الحالات المسجلة في العام 2017م . كما استقبلت دولة الكويت حوالي 137,162حالة، أي ما نسبة 25.6%، وكذلك استقبلت كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان ودولة قطر ومملكة البحرين 61,871 حالة و41,333 حالة و32,099 حالة و11,066 حالة على التوالي في عام 2017م.

شكل 25: عدد المستفيدين من مواطني دول المجلس من الخدمات الصحية في المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية، 2017م

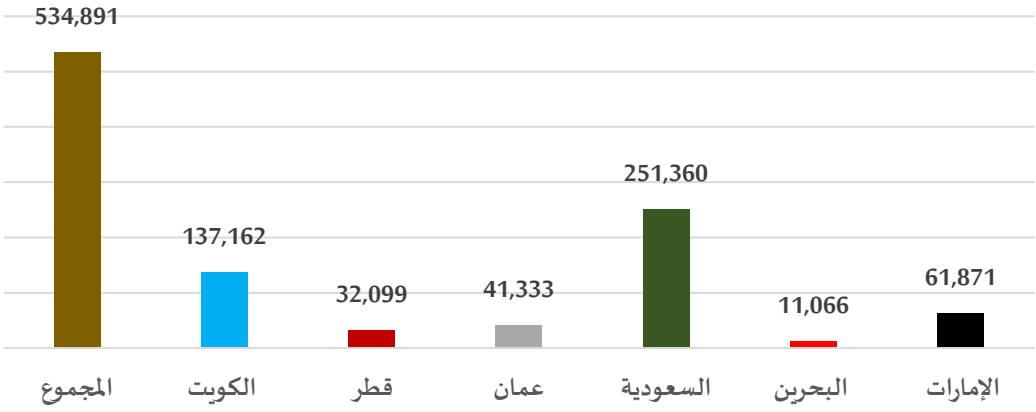

Data Sources

مصادر البيانات

FEDERAL COMPETITIVENESS AND STATISTICS AUTHORITY
United Arab Emirates
http://www.fcsa.gov.ae

الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء
دولة الإمارات العربية المتحدة
http://www.fcsa.gov.ae

INFORMATION & EGOVERNMENT AUTHORITY
Kingdom of Bahrain
http://www.cio.gov.bh

هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية
مملكة البحرين
http://www.cio.gov.bh

General Authority for Statistics
Kingdom of Saudi Arabia
http://www.stats.gov.sa

الهيئة العامة للإحصاء
المملكة العربية السعودية
http://www.stats.gov.sa

NATIONAL CENTRE FOR STATISTICS &INFORMATION
SULTANATE OF OMAN
http://www.ncsi.gov.om

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات
سلطنة عمان
http://www.ncsi.gov.om

Ministry of Development Planning and Statistics
State of Qatar
http://www.qsa.gov.qa

وزارة التخطيط التنموي والإحصاء
دولة قطر
http://www.qsa.gov.qa

Central Statistical Bureau
State of Kuwait
http://www.csb.gov.kw

الإدارة المركزية للإحصاء
دولة الكويت
http://www.csb.gov.kw